٥٨

اللُّبَاب

في تخريج و توجيه

القراءات القرآنية في فاتحة الكتاب

دكتور

فتحي أحمد عبد العال

مدرس اللغويات بالكلية

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب مباركًا لتدبر آياته وليتذكر أولوا الألباب ، والصلاة والسلام على مَنْ أرسله ربُّه ليفتحَ بكلمة التوحيد أعينًا عُميًا وآذانًا صُمًّا وقلوبًا غُلْفًا.... أما بعد

فترنو الأبصار إلى مطالعة كتاب الله ، وتسمُو الهِمَمُ إلى فهمه ، فهو نَجِيُّ الفؤاد ، ومتعة الروح ، وغاية القصد ، به تُستمال القلوب النافرة ، وتُستصرف الأبصار الطَّامحة .

والفاتحة مُستهلُّ هذا الكتاب ، لها في نفوسنا مكانةٌ لا تدانيها مكانةٌ ؛ إذ هي الثابتة في صلواتنا وخَلَواتنا ، بها نُناجي ربَّنا وندعوه ، ونُثني عليه ونرجوه .

وقد حوتْ آياتُها فوائدَ جَمَّةً من علوم القرآن واللغة والبيان ؛ ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : " لو أردتُ أن أُملىَ وِقْرَ بعيرٍ على الفاتحة لفعلتُ " .[1]

وقد عزمتُ على تخريج القراءات فيها وتوجيهها نحويًا وصرفيًا ؛ فقد اشتملت ألفاظ آياتها السبع على كثيرٍ من وجوه القراءة ؛ ففي دال " الحمد " الحركاتُ الثلاث ، وفي لام الجر بعدها الكسر والضم ، وفي باء " رب " الحركات الثلاث ، وفي " العالمين " وجهان ، وفي " الرحمن الرحيم " ثلاثة أوجه، وفي " مالك " ستة عشر وجهًا ، وفي " إياك " خمسة أوجه ، وفي " نعبد " أربعة أوجه ، وفي " نستعين " وجهان ، وفي " اهدنا " ثلاثة أوجه ، وفي " الصراط " أربعة أوجه ، وفي " الصراط المستقيم " ثلاثة أوجه ، وفي " الذين " وجهان ، وفي " غير" وجهان ، وفي " عليهم " ستة أوجه ، وفي " لا " وجهان " ، وفي " الضالين " وجهان .

وقد أخذتْ بأيدينا إلى مناقشة مسائلَ مهمةٍ من بينها : انتصاب المصدر بأل ، وإضافة الصفات ، وقَطْعُ التابع ، والبدل بالمشتق ، وحذف حرف العطف ، وغير بين التعريف والتنكير ، والإتباع ، وكسر حرف المضارعة ، والإبدال من الحروف الصحيحة ، والتقاء الساكنين .

وبأتي هذا البحث في تمهيد وفصلين :

التمهيد : حول سورة الفاتحة .

الفصل الأول : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في فاتحة الكتاب :

ويشمل القضايا الآتية :

حركة الدال واللام في " الحمد لله " – الوجوه في " رب " – الوجوه في " الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ " – الوجوه في " مالك " – تنكير الصراط وتعريفه – حركة الراء في " غير " – وجهان في " الذين " – فتح التاء وضمها في "أنعمت" – حركة هاء الضمير وميم الجمع – وجهان في " ولا الضالين ".

الفصل الثاني : التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في فاتحة الكتاب :

ويشمل القضايا الآتية :

الوجوه في " اهدنا " – كسر أحرف المضارعة – الإبدال في " إيَّاكَ " – الإبدال في كلمة " الصراط " – قلب الألف همزة .

وقد نسبت كلَّ قراءة إلى أصحابها وخرجتها من مظانها ، وناقشت آراء المعربين في توجيهها ، وأصّلت قواعدها من كتب النحو والتصريف .

ثم ذيلت ذلك بخاتمة أثبت فيها أهم نتائج الدراسة .

أسأل الله سوابغ نعمه ، وواسع فضله ، وعظيم مغفرته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

التمهيد

حول سورة الفاتحة

افتتح الله تعالى كتابه بهذه السورة ، لأنها جمعت مقاصدَ القرآن ، ولذلك كان من أسمائها : أم القرآن ، وأم الكتاب ، والأساس ، فصارت كالعنوان وبراعة الاستهلال ، قال الحسن البصري : إنّ الله أودع علومَ الكتب السابقة في القرآن ، ثم أودع علوم القرآن في المُفصّل ، ثم أودع علوم المفصل في الفاتحة ، فمن علم تفسيرها كان كمنْ علم تفسير جميع الكتب المنزلة .(١)

سورة الفاتحة بين المكي والمدني :

اختُلف في مكان نزولها على أقوال :

الأول : يرى الأكثرون أنها مكية وقد استدلوا على ذلك بما يلي :

أ – ورود كثير من الآثار الدالة على ذلك ، فمنها :

– عن أبي ميسرة ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا برز سمع منادياً ينادِيه : يا محمد ، فإذا سمع الصوت انطلق هارباً ، فقال له ورقة بن نوفل : إذا سمعتَ النداء فاثبُتْ حتى تسمعَ ما يقول لك ، قال : فلما برز سمع النداء : يا محمد ، فقال : لبيك ، قال : قل : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، ثم قال : قل : ﴿ الحَمدُ للّهِ رَبِّ العالَمين الرَّحمنِ الرَّحيمِ مالِكِ يَومِ الدينِ ﴾ حتى فرغ من فاتحة الكتاب " .

– عن علي ﷺ قال : " نزلت فاتحة الكتاب بمكة من كنز تحت العرش " .

– عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قام النبي ﷺ بمكة فقال : ﴿ بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ ﴾ ، فقالت قريش : رَضَّ الله فاك ، ونحو هذا قاله الحسن وقتادة .(٢)

---

(١) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي ٢ /٤٥٠ ، وأسرار ترتيب القرآن للسيوطي ص ٧٤ .

(٢) ينظر: أسباب نزول القرآن للواحدي ص ١٣ ، ١٤ .

ب – سورة الحجر مكية باتفاق ، وقد امتنّ الله فيها على رسوله بالفاتحة ، قال ﷻ : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ [1] فدل على تقدم نزول الفاتحة عليها ، إذ يبعد أن يمتن عليه بما لم ينزل بعد .

ج – لا خلاف أن فرض الصلاة كان بمكة ولم يحفظ أنه كان في الإسلام صلاة بغير الفاتحة ، ولا يسعنا القول بأن رسول الله ﷺ أقام بمكة بضع عشرة سنة يصلي بلا فاتحة الكتاب هذا غير مقبول ، ذكره ابن عطية وغيره .[2]

الثاني يرى مجاهد أنها مدنية ، قال الحسين بن الفضل : لكل عالم هفوة وهذه نادرة من مجاهد ؛ لأنه تفرد بهذا القول والعلماء على خلافه .[3]

وقد نقل ابنُ عطية القول بذلك عن عطاء بن يسار وسوادة بن زياد والزهري محمد بن مسلم وعبد الله بن عبيد بن عمير .[4]

وورد عن أبي هريرة ﷺ بإسناد جيد : " إن إبليس رنّ حين أنزلت فاتحة الكتاب ، وأنزلت بالمدينة " ، ويحتمل أن تكون الجملة الأخيرة مدرجة من قول مجاهد .[5]

الثالث : ذهب بعضهم إلى أنها أنزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة ؛ مبالغة في تشريفها .

الرابع : أنها نزلت نصفين ، نصفها بمكة ونصفها بالمدينة ، حكاه أبو ليث السمرقندي .[6]

---

(١) سورة الحجر ٨٧ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٦٥ ، وأسباب نزول القرآن للواحدي ص ١٤ ، والإتقان ١/ ١٢ .

(٣) أسباب نزول القرآن ص ١٤ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١ / ٦٥ .

(٥) ينظر : الإتقان ١/ ١٢ .

(٦) ينظر : السابق نفس الصفحة .

ترتيب نزولها :

اختلف في أول ما نزل ، فقيل : اقرأ ، وقيل : المدثر ، وقيل : الفاتحة ، وجمع الزركشي بين هذه الأقوال فقال : " أول ما نزل من الآيات ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [1] وأول ما نزل من أوامر التبليغ ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ [2] وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة " [3] ، فقد نزلت الفاتحة بعد سورة المدثر .[4]

عدد آياتها :

الإجماع على أنها سبع آيات ، فقراء مكة والكوفة وفقهاؤهما على أن البسملة آية منها وآية من أوائل كل سورة ، ولم يعدوا ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ آية ، وعليه الشافعي وأصحابه ، ومذهب الباقين – غير مالك – أنها آية من أول أم الكتاب وليست آية في غير ذلك .

وكثير من قراء مكة والكوفة لم يعدوها آية ، وعدوا ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ آية ، وليست آية في كل ذلك عند قراء المدينة والبصرة والشام وفقهائها ومالك والأوزاعي .

وشذ عمرو بن عبيد فجعل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ آية ، فهي على عده ثماني آيات .

وشذ حسين الجعفي ، فزعم أنها ست آيات ، قال ابن عطية : وقول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي ﴾ هو الفصل في ذلك .[5]

---

(١) أول سورة العلق .

(٢) أول سورة المدثر .

(٣) البرهان ١/ ٢٠٦ – ٢٠٨ .

(٤) ينظر : الإتقان ١ / ٢٥ .

(٥) ينظر : إعراب ثلاثين سورة ص ١٥ ، والكشاف ١/ ٢٥ ، وتفسير البيضاوي ١/ ٧١ ، والمحرر الوجيز ١/ ٦٠ ، ٦١ ، والبحر ١/ ٥٥ .

أسماؤها :

تسمى الحمد ، وفاتحة الكتاب ، وأم الكتاب ، والسبع المثاني ، والوافية ، والكافية ، والشفاء ، والشافية ، والرقية ، والكنز ، والأساس ، والنور ، وسورة الصلاة ، وسورة تعليم المسألة ، وسورة المناجاة ، وسورة التفويض .

وكره الحسن أن يقال لها أم الكتاب ، وكره ابن سيرين أن يقال لها أم القرآن ، وجوزه الجمهور .[1]

فضلها :

ورد في فضلها عدة أحاديث منها :

١- عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى ﷺ قَالَ : كُنْتُ أُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي فَقَالَ : أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ : ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ ثُمَّ قَالَ لِي : لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّوَرِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ : أَلَمْ تَقُلْ لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَالَ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ ".[2]

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَقَرَأَ عَلَيْهِ أُبَيٌّ أُمَّ الْقُرْآنِ فَقَالَ : " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أُنْزِلَ فِي التَّوْرَاةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا إِنَّهَا السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُ ".[3]

---

(١) ينظر : الغرر الوجيز ١/ ٦٥ ، والبحر ١/ ٥٥ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٤/ ١٩٢٣ .

(٣) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٣٥٧ .

الفصل الأول

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية

(١) حركة الدال واللام في " الحمد لله "

قال ﷻ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[1] .

في دال " الحمد " ثلاثة أوجه ، وفي لام الجر وجهان :

فالدال قرئت بالضم والفتح والكسر ، واللام قرئت بالكسر والضم ، وهذه الوجوه جاءت في قراءات أربع ، فيما يلي تفصيل القول فيها :

القراءة الأولى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم دال الحمد وكسر اللام ، وبها قرأ الجمهور[2] ، والحمد مرفوع على الابتداء ، ولله جار ومجرور متعلق بمحذوف هو الخبر ، والتقدير : ثابت أو واجب .[3]

ومعنى اللام الملك والاستحقاق ؛ أي : استحق الله الحمد .[4]

وفائدة الإخبار أن المرء إذا قال : الحمد لله ، بالرفع ، فقد من الثنى ما يزيد على مَنْ قرأ بالنصب ؛ لأن الذي ينصب يُخبر أن الحمد منه وحده لله تعالى ، أما الذي يرفع فيخبر أن الحمد منه ومن جميع خلقه لله تعالى ، وفيه مع الخبر معنى الإقرار عن نفسه وعن غيره ، فهو بذلك أحد الحامدين ، وقيل : فيه غير معنى الخبر ، وهو السؤال ، [illegible] الكلام هذا تعرّض لعفو الله تعالى ومغفرته وتعظيمه وتمجيده ، أو خبر [illegible] من الله للعباد بأن يقولوا : الحمد لله .[5]

---

(١) سورة الفاتحة من الآية ٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ١/ ٣٦ .

(٣) ينظر : تفسير السمين ١/ ٢٠ ، وزاد المسير ١/ ١٠ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ، سورة الأنعام حاشية ص ٧٠ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٧ ، ٥٨ .

القراءة الثانية : ﴿ الْحَمْدَ للَّهِ ﴾ ، بفتح دال الحمد وكسر اللام ، وهي قراءة هارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة [١] وابن السميفع . [٢]

وفي توجيه النصب وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المصدرية ، وعامله محذوف ، وقد ناب المصدر منابه ، والتقدير : أحمد الله حمدًا ، فهو مصدر ناب عن جملة خبرية [٣] ، قال سيبويه : " واعلم أن " الحمد لله " وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمدُ الله " . [٤]

وقال الفراء : " فأما من نصب فإنه يقول : " الحمد " ليس باسم إنما هو مصدر ، يجوز لقائله أن يقول : أحمد الله ، فإذا صلح مكان المصدر " فعل أو يفعل " جاز فيه النصب " . [٥]

واختار الآلوسي تقدير الفعل المحذوف مبدوءًا بنون الجماعة ، قال :" وهو بفعل محذوف قدّروه : نحمد ، بنون الجماعة ؛ لأنه مقولٌ على ألسنة العباد ومناسبٌ لـ نعبد ونستعين ، لا بنون العظمة لعدم مناسبته لمقام العبادة المقتضي لغاية التذلل والخضوع ..... " . [٦]

وقد نصّ سيبويه على أن نصب المصدر المقترن بالألف واللام لغة لبعض العرب ، قال : " ومن العرب مَنْ ينصب بالألف واللام ، من ذلك قولك : الحمد لله ، فنصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير ، وسمعنا العرب

---

(١) ينظر : البحر المحيط ١/ ٣٤ .

(٢) ينظر : زاد المسير ١/ ١٠ .

(٣) ينظر : الدر المصون ١/ ٤٠ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٩ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٣ .

(٦) روح المعاني ١/ ٧٨ .

الموثوق بهم يقولون : التراب لك والعجبَ لك ، لتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة كأنك قلت : حمدًا وعجبًا ، ثم جئت بـ لك لتبين مَنْ تعني ، ولم تجعله مبنيًا عليه فتبتدئه " . [١]

وأشار النحاس إلى أن ذلك لغة قيس والحارث بن سامة . [٢]

وقدّرَ الأخفشُ دخولَ أل عليه بعد نصبه ، قال : " وبعض العرب يقول : ﴿ الْحَمْدَ للَّهِ ﴾ فينصب على المصدر ، وذلك أن أصل الكلام عنده على قوله " حَمْدًا لله " يجعله بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه جعله مكان " أَحْمَدُ " ونصبه على " أَحْمَدُ " حتى كأنه قال : " أَحْمَدُ حَمْدًا " ثم أدخل الألف واللام على هذه " . [٣]

وذهب ابن خالويه إلى أن أل فيه للتخصيص ، قال : " ودخلت الألف واللام في المصدر تخصيصًا ، كما تقول : النَّجا النَّجا [٤] ، أي : انجُ انجُ " . [٥]

واعتدّ أبو العباس ثعلب بأل واختار غيرَ هذه القراءة ، قال الأزهري : " وقد قرأ بعضهم ﴿ الْحَمْدَ للَّهِ ﴾ وليس بمختار ؛ لأن المصادر تنصب إذا كانت غير مضافة وليس فيها ألف ولام ، كقولك : حمدًا وشكرًا ، أي : أحمد وأشكر ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى .... " . [٦]

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٩ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٦ .

(٤) في تاج العروس للزبيدي ٢٠/ ٢٢٤ : " ونجا نجاءً ، بالمد : أسرع ، وهو ناجٍ أي سريع ، وقالوا : النجاء النجاء ، يمدان ويقصران ، قال الشاعر : إذا أخذت الذيب فالنجا النجا ، وفي الحديث : " أتاكم الخير الغريان فالنجاء النجاء " أي : انجوا بأنفسكم ، قال ابن الأثير : هو مصدر منصوب بفعل مضمر ، أي انجوا النجاء " .

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص ١٩ .

(٦) معاني القراءات ١/ ١٠٨ .

وأشار الزجاج إلى جواز ذلك في الكلام وعدم جوازه في القراءة ، لأن السنة تتبع في القرآن ، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة .[1]

وحمل الزمخشري أل فيه على الجنس ، قال : " فإن قلت : ما معنى التعريف فيه ؟ قلت : هو نحو التعريف في : أرسلها العراك ، وهو تعريف الجنس ، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو والعراك ما هو من بين أجناس الأفعال ، والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وَهَمٌ منهم ".[2]

ثانيهما : أنه منصوب لكونه مفعولًا به لفعل محذوف ، تقديره : لازموا الحمد ، أو أخلصوا الحمد[3] ، وذلك كما حذف في قول بعضهم : " اللهم ضبُعًا وذئبًا "[4] ، أراد : اللهمّ اجمع أو اجعل فيها ضبُعًا وذئبًا .[5]

وقد استحسن أبو حيان والسمين التقدير الأول ؛ للدلالة اللفظية .[6]

واللام الجارة على قراءة النصب هذه ، معناها التبيين وليست مقوية للتعدية ، فكأنه قال : أعني لله ؛ لأنها لو كانت مقوية للتعدية لكان موضع الجار

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٥ .

(٢) الكشاف ١/ ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء ١/ ٨٧ .

(٤) يرى سيبويه أن قائل ذلك يدعو على غنم رجل . ينظر : الكتاب ١/ ٢٥٥ ، وقال المبرد : هذا دُعاء لها لأنه إذا جمع فيها الضبع والذئب تقاتلا وتشاغلا عن الغنم فسلمت ، وهو ما ذكره الزمخشري في المستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٧٢ ، قال : " يقال : إن الذئب والضبع إذا اجتمعا في الغنم تمانعا فسلم الغنم ، ومن ثم قالت العرب : اللهم ضبعًا وذئبًا " .

(٥) ينظر : الكتاب ١/ ٢٥٥ ، والخصائص ١/ ٢٥٠ .

(٦) ينظر : البحر ١/ ٣٤ ، والدر المصون ٤٠

والمجرور النصب بالمصدر ، ويدل على امتناع ذلك أنهم قالوا : سقيًا لزيد ، ولم يقولوا : سقيًا زيدًا ، فيعملونه فيه .[1]

ملحوظة : قراءة الرفع – هنا – أبلغُ من قراءة النصب ؛ لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى ، بخلاف قراءة النصب فإنها تدل على التجدد والحدوث ، فالذي يرفع يخبر أن حمدَهُ وحمدَ غيرِه مستقرٌ لله تعالى ، والذي ينصب يخصص الحمد بنفسه ، لأن اللام فيها للتبيين وهي تتعلق بمحذوف تقديره : أعني لله .[2]

قال أبو جعفر النحاس : " والرفع أجود من جهة اللفظ والمعنى ، فأما اللفظ : فلأنه اسم معرفة خبرت عنه ، وأما المعنى : فإنك إذا رفعت أخبرت أن حمدك وحمد غيرك لله جل وعز وإذا نصبت لم يَعْدُ حمدَ نفسك ".[3]

وهذه الوجوه جعلت الطبريَّ يقول :" ولو قرأ قارئٌ ذلك بالنصب ، لكان عندي مُحِيلًا معناه ، ومُستحقًا العقوبةَ على قراءته إياه كذلك ، إذا تعمَّد قراءته كذلك ، وهو عالم بخطئه وفساد تأويله ".[4]

القراءة الثالثة : ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ بضم الدال واللام ، قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[5] ، وأهل البادية[6] ، ولغة بعض بني ربيعة[7] ، بإتباع الثاني للأول .

قال سيبويه :" وقالوا أيضًا : بِأُمُّك ـ وقالوا :

---

(١) ينظر : البحر ١/ ٣٤ ، والدر المصون ١/ ٤٠ ، ٤١ .

(٢) ينظر : البحر١/ ٣٤ ، والدر المصون ١/ ٤٠ .

(٣) إعراب القرآن ١/ ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) تفسير الطبري ١/ ١٣٩ .

(٥) ينظر : المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩ .

(٦) ينظر : المحتسب ١/ ٣٧ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٠ .

اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلُ [1]

فكسرهما جميعا " [2] ؛ أي : كسر الهمزة فيهما إتباعًا لكسر اللام والنون.

قال الرضي : " بكسر ضم الهمزة إتباعا لكسر نون الساقين " . [3]

وخالف ابنُ جني في تأويل البيت فجعل كسر الهمزة لانكسار ما قبلها ، والميم مكسورة وكسرها للإتباع ، قال : " وأصله : أُمُّك هابل ؛ إلا أن همزة أمك كسرت لانكسار ما قبلها ؛ على حد قراءة من قرأ : ﴿ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [4] فصار : إِمُّك هابل ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمتْ كسرةُ الإتباع على ضمة الإعراب ، فابتزّتها موضعها ، فهذا شاذٌّ لا يقاس عليه " . [5]

ونص في المحتسب على أن كسر الميم لكسر الهمزة من إتباع حركة الإعراب لحركة البناء . [6]

وسيأتي أن بعضهم استشهد بهذا البيت على إتباع النون للهمزة .

وفي هذه القراءة إشكال ، هو كيفية النطق باللام مضمومة ، هل هي مرققة أو مفخمة ؟ ؛ لأن ترقيق اللام يكون بعد الكسرة ، واللام هنا مضمومة، وفي ذلك رأيان :

الأول : أنها مرققة كما تكون عندما ينكسر ما قبلها ؛ لأن الضم فيها عارض فلا يعتد به في العدول إلى التفخيم .

---

(١) عجز بيت من الطويل مجهول القائل ، و " هابل " من قبلك أمه : أي لكلته وعدمته ، ولعله كقرح بقرح ، وهابل هنا على النسبة : أي ذات هبل . ينظر : شرح شواهد شرح الشافية ص ١٧٩.

(٢) الكتاب ٤/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٦٣ .

(٤) سورة النساء من الآية ١١ ، وهي قراءة حمزة والكسائي بكسر الهمزة . ينظر : النشر ٢ / ٢٤٨.

(٥) الخصائص ٢/ ١٤١ .

(٦) ينظر : المحتسب ١/ ٣٨ .

الثاني : اللام مفخمة كما هي في قوله ﷺ : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾ [1] ؛ لأن اللام إنما ترقق بعد الكسرة . [2]

واختار أبو البقاء العكبري الرأي الأول ، قال : " وعندي أن الوجه هو الأول ، لأن الضم فيها عارض فيبقى الترقيق دليلاً على أنه معدول عن الأصل كما تبقى همزة الوصل مع لام المعرفة إذا تحركت " . [3]

القراءة الرابعة : ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال واللام ، من إتباع الأول للثاني ، وهي قراءة الحسن البصري ورؤبة [4] ، وزيد بن علي [5] ، وأبي فيك [6] ، ونسبها ابن جني إلى إبراهيم بن أبي عبلة . [7]

وهي لغة تميم وبعض غطفان يتبعون الأول الثاني للتجانس ، وعلى لغتهم قول الشاعر: اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمُّكَ هَابِلُ

بضم نون التثنية لأجل ضمّ الهمزة ، ومثله :

وَيَلُمِّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً ∴ وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ [8]

الأصل : ويلٌ لأمها، فَحَذَفَ اللامَ الأولى ، واستثقل ضمّ الهمزة بعد الكسرة ، فَنَقَلَها إلى اللام بعد سَلْبِ حركتها ، وحَذَفَ الهمزة ، ثم أتبع اللام

---

(١) سورة المائدة من الآية ١٠٩ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء ١/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ١/ ٨٩ .

(٤) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩ .

(٥) ينظر : البحر ١/ ٣٣ .

(٦) ينظر : زاد المسير ١/ ١١ .

(٧) ينظر : المحتسب ١/ ٣٧ .

(٨) من البسيط للنعمان بن بشير الأنصاري في الكتاب ٤/ ١٤٧، وهو في ملحقات ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، قال الطلق : " ويقال : إنها لإبراهيم بن بشير الأنصاري " ، وأراد بالمطلوب السالب ، وصف طائرًا رفعت ذئبًا لصيده ، فضرب منها في شدة طلبها ، وضرب من السالب أيضًا في سرعته وشدة هربه منها . ينظر : خزانة الأدب ٤ /٩٢ .

الميم ، فصار اللفظ : وَيْلُمِّها ، ومنهم مَنْ لا يُتبع ، فيقول : وَيْلُمِّها بضم اللام ، قال :

وَيْلُمِّها خُلَّةً قد سِيطَ مِنْ دَمِها ... فَجْعٌ وَوَلْعٌ وَإخلافٌ وَتَبْدِيلُ (١) (٢)

وفي قراءة لأهل مكة ﴿ مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ (٣) بضم الراء إتباعا للميم ، وعلى ذلك قالوا : مُقْبِلِين ، بضم القاف . (٤)

و هذه القراءة يُحتمل أن يكونَ أصل الدال فيها الرفع أو النصب ، لأنَّ الإعرابَ مقدرٌ مَنَعَ مِنْ ظهورِه حركةُ الإتباعِ . (٥)

وخالف الأخفش في حركة الدال فذهب إلى أن كسرها ليست للإتباع ، وإنما هي حركة بناء ، فمَنْ كَسَرَ جعل كلمة " الحمد " كالأسماء غير المتمكنة ، نحو : حيث وقبل وبعد . (٦)

رأي الأخفش الأصغر في الوجهين السابقين :

ذهب علي بن سليمان إلى عدم جواز هذين الوجهين عند البصريين (٧) ، وتبعه أبو البركات الأنباري حيث ذهب إلى أنهما ضعيفتان في القياس ، قليلتان في الاستعمال ؛ لأن الإتباع إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها فلا يقاس عليها . (٨)

---

(١) من البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٨٤ ، وروايته : لكنَّها خُلَّةٌ قد سِيطَ مِن دَمِها ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٢) ينظر : الدر المصون ١/ ٤١، ٤٢ .

(٣) سورة الأنفال من الآية ٩ ، وهي قراءة عيسى الخليل من رجل من أهل مكة ، واختلفت الرواية في حركة الراء بين الضم والفتح ، مع تشديد الدال . ينظر : المحتسب ١/ ٢٧٣ .

(٤) ينظر : التفسير القرطبي ١/ ١٣٦ .

(٥) ينظر : الدر المصون ١/ ٤٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ١/ ١٥٦ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٠ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٥ .

وردَّ النحاس ما ذهب إليه الأخفش بأنهما لغتان معروفتان وقراءتان موجودتان ، وأن العلة فيهما طلب المخفة بتناسب الحركتين ، لأن الضم مع الكسر ثقيل . (١)

وقال الفراء موضحًا ذلك : " وأما من خفض الدال من " الحمد " فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمةٌ بعدها كسرة ، أو كسرةٌ بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أمثلتهم ، وأما الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان ، مثل : الحُلُم والعُنُق " . (٢)

وقال ابن خالويه : " وقرأ الحسن وزرارة ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال ، أتبعا الكسرَ الكسرَ ، وذلك أن الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة ، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر ، فأتبعوا الكسر الكسر ، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم اللام ، أتبع الضم الضم ، كما أتبع أولئك الكسر الكسر " . (٣)

وعلى الرغم من هذا التعليل للإتباع ، فهو شاذ في القراءتين ؛ لأن الإتباع يكون في كلمة واحدة ، ولا يكون في كلمتين ، وقد ذكروا في تعليل ذلك أن قوله : " الحمد لله " لما كثر في الاستعمال ، وصار الاسم الأول لا ينفك عن الثاني ، تنزَّلا منزلة الكلمة الواحدة فجاز الإتباع فيهما . (٤)

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٠ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٣، ٤ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ١٨ ، ١٩ .

(٤) ينظر : الكشاف ١/ ٥٢ ، وتفسير البيضاوي ١/ ٦٠ ، وتفسير أبي السعود ١/ ١٣ ، وروح المعاني ١/ ٧٤ .

قال ابن جني : " وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال ، إلا أن بين وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر في استعمالهم أشدُّ تغييرًا ، كما جاء عنهم لذلك : لم يَكُ ، ولا أدرِ ، ولم أُبَلْ ، وأيشِ تقول ؟ وحَيَّا يَحيى ، وسَا يَسُو ، بحذف همزتيهما ، فلما اطرد هذا ونحوه ؛ لكثرة استعماله ، أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر ، فصارت ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ كـ عُنُق وطُنُب ، و﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ كـ إبِل وإطِل " .[1]

والقراءة الأولى أسهل من القراءة الثانية من وجهين :

الأول : أن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول ؛ لأنه جارٍ مجرى السبب والمسبَّب ، والسبب يكون أسبقَ رتبةً من المسبب .[2]

الثاني : أن إتباع حركة البناء لحركة الإعراب أولى من العكس ؛ مراعاة لحرمة الإعراب ؛ لأنه أقوى من البناء [3] ؛ لأن حركة الإعراب تدل على معنى ، وحركة البناء لا تدل على معنى ، ومراعاة المعاني أولى [4] ، ولأن جعل الإتباع في الإعراب إبطالٌ له .[5]

ونقل الآلوسي قولاً يستحسن القراءة الأولى ، قال : " وقيل إن قراءة الحَسَن أحسنُ ؛ لأن الأكثر جَعْلُ الثاني متبوعًا ؛ لأنَّ ما مضى فات ، ولأن جعل غير اللازم تابعًا للازم أولى ، والاستقامة عين الكرامة ، وكأنه لتعارض الترجيح

---

(١) الخصائص ١/ ٣٧ .

(٢) ينظر : السابق نفس الصفحة ، وروح المعاني ١/ ٧٤ .

(٣) ينظر : الخصائص ١/ ٣٨ ، والكشاف ١/ ٥٢ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٨٨ .

(٥) ينظر : الخصائص ١/ ٥ .

قال الزمخشري : وأشف القراءتين قراءة إبراهيم [1] ، فعرب - أشفّ وهو من الأضداد " .[2]

لخلص مما تقدم إلى أن في لام الجر وجهان : الأول : الكسر ، وهو الأصل ، وقد جاء معه ثلاثة أوجه في دال " الحمد " الضم والفتح والكسر . والثاني : الضم مع ضم دال " الحمد " .

وضم الدال مع كسر اللام يعرب فيه الحمد مبتدأ ، ولله هو الخبر .

وفي نصبه وجهان : أنه منصوب على المصدرية ، وهو بالألف واللام على لغة لبعض العرب ، وقيل على تقدير دخول اللام عليه بعد نصبه ، أو أل فيه للتخصيص أو الجنس ، أو هو منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف ، لازموا الحمد أو أخلصوا الحمد .

وضم الدال واللام من إتباع الثاني للأول ، وكسرهما من إتباع الأول للثاني ، وهو إتباع شاذ في الحالتين ؛ لكونه في كلمتين ، وإنما جاز - هنا - لتنزيل " الحمد لله " لكثرة استعماله منزلة الكلمة الواحدة ، وهو في الحالة الأولى أسهل من الثانية ؛ لأن القياس إتباع الثاني للأول ، ولأن فيه مراعاة حرمة الإعراب بإتباع حركة البناء له دون العكس .

---

(١) الكشاف ١/ ٥٢ .

(٢) روح المعاني ١/ ٧٥ .

(٢) الوجوه في كلمة رب

قال تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١]

الرب في اللغة : السيد والمالك ، وهو اسم مشترك ، يقال : رب الضيعة ورب الدار ، ولا يقال : الرب ، بالألف واللام إلا لله تعالى . [٢]

وفي "رب" ثلاث قراءات :

الأولى قرأ الجمهور ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ بالجر ، نعت لله تعالى أو بدل منه [٣] ، وهو من المصادر [٤] التي وصف بها ، أو هو اسم فاعل حذفت ألفه ، وأصله : رابّ ، كما قالوا : بارٌّ وبرٌّ [٥] ، وهذا غير مسلم فيمكن أن يقال : إنهما صيغتان مستقلتان ، وقيل : هو صفة على وزن فَعِل ، كقولك : لَمَّ يَلُمُّ فهو لَمٌّ . [٦]

فإن كان اسم فاعل أو صفة على وزن فَعِل فهو من النعت بالمشتق ، وإن كان مصدرًا فحقه ألا ينعت به لجموده ، لكنهم نعتوا به قصدًا للمبالغة أو توسعًا بحذف مضاف ، ونبهوا على ذلك بالتزامهم إفراده وتذكيره ، قالوا : رجل عَدْلٌ ، وامرأة عدل ، ورجلان عدل ، وكذا الجمع ، وهذا مذهب البصريين ، والكوفيون يؤولونه بالمشتق ، أي : عادل . [٧]

---

(١) سورة الفاتحة ٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن سورة ص ٢٩ .

(٣) ينظر : المشكل نفس الصفحة ، والبيان ١/ ٨ ، والدر المصون ١/ ٤٥ .

(٤) يقال : زيد أمر بالمعروف من باب قعد ، إذا شاع وذاع بين الجمهور . ينظر : المصباح المنير ١/ ٢١٤ .

(٥) ينظر : البحر ١/ ٣٥ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١/ ٤٤ .

(٧) ينظر : شرح الأشموني ١/ ٩٤ .

الثانية : قرأ زيد بن علي [١] وأبو العالية وابن السميفع وعيسى بن عمر ﴿ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ بالنصب . [٢]

وفي توجيه نصبه أقوال :

الأول : هو نعت مقطوع [٣] من الجر إلى النصب للمدح ، والتقدير : أمدح ربَّ العالمين ، قال سيبويه في معرض كلامه عن قطع النعت : " وسمعنا بعض العرب يقول : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية " . [٤]

وهو اختيار أبي الحسن بن كيسان [٥] ، وأبي البقاء ، قال : " يقرأ بالنصب والوجه فيه أنه على المدح " . [٦]

وهذا الوجه ضعيف ، لأن النعوت المكررة [٧] لا يجوز فيها الإتباع بعد

---

(١) ينظر : البحر ١/ ٣٤ .

(٢) ينظر : زاد المسير ١/ ١٩ .

(٣) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣١٨ : " وحقيقة القطع : أن يجعل النعت خبرًا لمبتدأ ، أو منصوبًا بفعل ، فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل ، كقولهم : الحمد لله الحميدُ ، بالرفع والحمار هو ، وقوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ سورة المسد ٤ ، بالنصب بتقدير : أذم ، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ، نحو : مررت بزيد الفاضل ، بالأوجه الثلاثة ، وذلك أن تقول : هو الفاضل ، وأعني الفاضل " .

(٤) الكتاب ٢/ ٦٣ ، وينظر : نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٣٧ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٦ .

(٦) إعراب القراءات الشواذ ١/ ٨٩، ٩٠ .

(٧) إذا تكررت النعوت واحتاج النعوت إليها ، بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها ، أتيت كلها للموصوف منه جميعه سواء اتفقت في الذي الواحد ، كقولك : مررت بزيد الفاضل الفقيه الكاتب ، وإذا تعين بعضوها جاز قطع الجميع أو اتباع الجميع أو قطع البعض واتباع البعض ، وإذا كان النعوت نكرة ، تعين في الأول من نعوته الإتباع ، وجاز في الباقي القطع ، وإذا افتقر إلى بعض النعوت دون بعض ، وجب اتباع المفتقر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتباع . ينظر : شرح الأشموني ٣ / ٩٨ ، ٩٩ .

القطع ، فلفظ الجلالة تعددت نعوته وهي : رب ، والرحمن ، والرحيم ، ومالك ، وهو ﷻ متعين بدونها ، فيجوز فيها القطع أو الإتباع ، أو قطع البعض وإتباع البعض . وفي الحالة الأخيرة يجب تقديم المتبع على المقطوع ، فإذا قطع النعت الأول فقط فهو ضعيف ؛ لأنه لا يجوز الإتباع بعد القطع .

قال الرضي : " وإذا كثرت نعوت شيء معلوم : أتبعت ، أو قطعت ، أو أتبع بعضٌ دون بعض بشرط تقديم الإتباع ؛ إذ الإتباع بعد القطع قبيح ".[1]

وبيَّن الشيخ خالد وجه القبح فيه بقوله : " والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، أو لما فيه من القصور بعد الكمال ؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارًا بتكثير الجمل ".[2]

ولا يجوز تقديم المقطوع وهو ما صححه ابن أبي الربيع ، وصحح صاحب البسيط[3] الجواز ، وعلق الأشموني على رأيه هذا بأنه لو جوَّز التقديم في حال استغناء المنعوت عن الجميع ، ومنعه في حال افتقاره إلى البعض دون البعض لكان مذهبًا .[4]

وقد أجيب عن قطعه في " رب " بأن " الرحمن " ليس نعتًا بل هو بدل من لفظ الجلالة ، والبدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مستأنف من جملة أخرى ، فالنصب على هذا الوجه حسن[5] ؛ لأنه لم يتعدد النعت ، والرحيم ومالك نعتان للبدل وهو الرحمن .

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٣٢٣ .

(٢) التصريح ٢ / ١١٦ .

(٣) قال السيوطي : " صاحب البسيط : ضياء الدين بن العلج ، أكثر أبو حيان وأبهاجه من النقل عنه ، ولم أقف له على ترجمة " . بغية الوعاة ٢ / ٣٧٠ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ٣ / ٩٩ .

(٥) ينظر : البحر ١ / ٣٤ .

وحكى أبو علي الأهوازي[1] أن من قرأ بنصب الباء في "رب" نصب كذلك قوله : ﴿ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ فلا ضعف إذ ذاك .[2]

الثاني : هو منصوب بما دل عليه الحمد ، والتقدير : أحمد رب العالمين[3] ، وهو قول أبي حاتم السِّجِسْتاني[4] ، وضعَّفه أبو حيان ، قال : " وقول من زعم أنه نصب "رب" بفعل دل عليه الكلام قبله ، كأنه قيل : نحمد الله رب العالمين ، ضعيفٌ ؛ لأنه مراعاة التوهم ، وهو من خصائص العطف[5] ، ولا ينقاس فيه ".[6]

ورد الآلوسي ذلك بأن النصب بفعل مقدر وليس على التوهم ، كما توهمه أبو حيان[7] ، والفرق بين التقدير والتوهم واضح ، فالمقدر في نية المذكور بخلاف المتوهم .

الثالث : هو منصوب ؛ لأنه منادى مضاف ، وهو رأي الزجاج ، قال : " ولقد يجوز أن تنصب ﴿ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ و ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[8]

---

(١) الحسن بن علي بن إبراهيم بن بزداد الإسكاف ، أبو علي الأهوازي المقرئ ، صاحب التصانيف ، ومقرئ الشام ، تقدم بلغة ورحل وكتب في رواياته ، ت٤٤٦هـ . ينظر : سؤالات الإدريسي ١/ ٥١٢،٥١٣ .

(٢) ينظر : البحر ١/ ٣٤ .

(٣) ينظر : الدر المصون ١/ ٤٥ .

(٤) ينظر :إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧١ .

(٥) في مغني اللبيب ص ٦١٩ : " العطف على التوهم نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعد ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحةً دخول ذلك العامل التوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله " .

(٦) البحر ١/ ٣٤ .

(٧) ينظر : روح المعاني ١ / ٨١ .

(٨) سورة الفاتحة ٤ .

(٩)

على النداء في الكلام ، كما تقول : الحمد لله يا رب العالمين ، ويا مالك يوم الدين ، كأنك بعد أن قلت : الحمد لله ، قلت : لك الحمد يـا رب العالمين ، ويا مالك يوم الدين ". (١)

وضعفه ابن كيسان لأنه يؤدي إلى جعل ذلك كلامين ، الإخبار عن الغائب في ﴿ الحمد لله ﴾ والنداء في ﴿ رب العالمين ﴾ ، واختار نصبه على المدح. (٢)

وقال أبو البقاء : " وفيه بُعْدٌ ". (٣)

وقال السمين الحلبي : " وهذا أضعفُها ؛ لأنه يؤدّي إلى الفصلِ بين الصفةِ والموصوف ". (٤)

وقال الآلوسي : " ولا يخفى ما فيه من اللبس والفصل والالتفات الذي لا يكاد..... يلتفت إليه ". (٥)

الرابع : منصوب على الحالية ، كما تقول : الحمد لله ربًّا وافيًا ، وهو رأي الكسائي ، نقله عنه أبو جعفر النحاس (٦) ، ولابد لصحة هذا من تأويله اسمَ فاعل حذفت ألفه ؛ أما حمله على المصدر فلا تجوز فيه الحالية ؛ لفقده شرط التنكير .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٧ .
(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧١.
(٣) إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٠ .
(٤) الدر المصون ١/ ٤٥ .
(٥) روح المعاني ١/ ٨١ .
(٦) ينظر : إعراب القرآن ١/ ١٧١.

الخامس : قيل : إنه منصوب لأنه معمول المصدر وهو " الحمد " ، ورده أبو السعود فقال : " ولا مساغ لنصبه بالحمد ؛ لقلة إعمال المصدر المحلى باللام ، ولِلزوم الفصل بين العامل والمعمول بالخبر " . (١)

وأجاب الآلوسي عن ذلك فقال : " وأجيب عن الأول بأن سيبويه وهو هو جوز إعمال المحلي مطلقا ، والظرف تكفيه رائحة الفعل ، نعم منعه الكوفيون مطلقا ، وجوزه على قبح الفارسي وبعض البصريين ، وفصّل البعضُ بين ما تعاقب ألْ فيه المضمر فيجوز ، وما لا فلا ، وعن الثاني بأن هذا الخبر كان معمولًا لهذا المبتدأ في موضع المفعول ، كما تقول : حبذا له ، فليس بأجنبي صرف ، على أن المبتدأ والخبر لاتحادهما معنى كشيء واحد فلا أجنبي ، وحكى عن بعض النحاة جواز الإعمال مطلقًا " . (٢)

السادس : قيل : " ربٌّ " فعل ماض ، نقله الآلوسي واستبعده ؛ لأن هذه الجملة لا تكون صفة (٣) ؛ لأن شرط النعت بها أن يكون منعوتها نكرة ، وهو هنا معرفة ، ويصح كونها حالًا والرابط فيها ضمير الفعل .

ويبدو أن أقوى هذه الأقوال الستة هو الأول ؛ لأن التكلف في غيره واضح ، فأي معنى يفيده تقديرهم : الحمد لله أحد رب العالمين ؟ غير تكرير معنى قد سبق ، والنداء يؤدي إلى جعل الآية كلامين بسبب الالتفات ، والحالية تحتاج إلى حمله على اسم الفاعل ، وكونه معمولًا للمصدر وهو مقترن بأل فيه كلام ، وحمله على الفعلية يبعّد في التكلف ، لكن حمله على القطع - وإن كان مخالفًا - له وجه ، هو حمل ما بعده على غير النعت ، ويقويه ما ذكروه من أن

---

(١) تفسير أبي السعود ١/ ١٣ .
(٢) روح المعاني ١/ ٨١ .
(٣) السابق نفس الصفحة .

القطع للمدح يفيد تجديد المدح . قال السهيلي : " وفائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام ؛ لأن تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد معنى ، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان أبلغ ، وقد رأيتُ هذا المعنى للفراء فاستحسنته "[1].

القراءة الثالثة : ﴿ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ بالرفع ، وهي قراءة أبي رزين العقيلي والربيع بن خيثم وأبي عمران الجوني .[2]

والرفع على القطع من التبعية ، فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، أي : هو رب العالمين [3] ، ويجري عليه كلامهم السابق في الإتباع بعد القطع .

وضح مما سبق أن من قرأ بجر "رب" جعله نعتًا للفظ الجلالة ، وهو مشتق إن حمل على الصفة أو اسم الفاعل ، وجامد إن حمل على المصدر .

ومن قرأ بنصبه احتمل أن يكون قَطْعَ النعت إلى النصب ، أو نصبه على النداء ، أو الحالية ، أو مفعول به لفعل محذوف ، أو معمول للمصدر ، وقيل : هو فعل ماض و" العالمين " مفعوله ، وأحسن هذه الأقوال الأول لما تقدم .

ومن رفعه جعله نعتًا مقطوعًا إلى الرفع ، فهو خبر لمبتدأ محذوف .

---

(١) خالج الفكر ص ٢٣٧ .

(٢) ينظر : زاد المسير ١/ ١١ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٨ ، والتبيان ١/ ٥ ، والدر المصون ١/ ٤٥ .

(٢) الوجوه في " الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " [1]

قال ﷻ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [2]

وقال ﷻ : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [3]

قرئ " الرحمن الرحيم " بثلاثة وجوه ، الجر والنصب والرفع :

الوجه الأول : الجر ، قرأ به الجمهور [4] ، وفي توجيهه أقوال :

أ- هما صفتان للفظ الجلالة ، مشتقتان من الرحمة ، وقيل : الرحمن ليس مشتقًا لأن العرب لم تعرفه في قولهم : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ [5] ، وأجاب ابن العربي عنه بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف ؛ ولذلك لم يقولوا : ومن الرحمن ؟ .[6]

فإن قيل : ما وجه صفة الله ﷻ بهما ؟

أجيب عن ذلك بأن الأسماء توصف على وجهين :

أحدهما : أن تكون محتاجة إلى بيان ، فتأتي الصفة تبيانًا ، كما تقول : قام عمرو العاقل ، لأن المخاطب يعرف غير واحد اسمه عمرو ، فجاءت الصفة ليتميز بها عن غيره .

ثانيهما : أن يكون الاسم من الأسماء المشهورة التي لا تحتاج إلى بيان ، فتأتي الصفة للمدح ، وعلى هذا الوجه صفات الله تعالى ، إنما تذكر تبيانًا

---

(١) يبدو أن القراءة في هاتين الكلمتين لم تثبت في البسملة وإنما ثبت في الآية الثالثة من سورة الحمد ، كما في البحر المحيط وغيره ، ونص أبو البقاء على ثبوتها فيهما . ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٨٥.

(٢) أول سورة الفاتحة .

(٣) سورة الفاتحة ٣ .

(٤) ينظر : البحر ١/ ٣٥.

(٥) سورة الفرقان من الآية ٦٠ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١/ ٣٠ .

على فضله وسعة عطائه ، ويكون الذاكر لها محرزًا ثوابًا بالثناء على الله تعالى .[1]

ب- ذهب الأعلم الشنتمري إلى أن " الرحمن " بدل من اسم الله لا نعت له ؛ لأنه يرى أن " الرحمن " علم بالغلبة ، وليس صفة ، واستدلّ على ذلك بأنه قد جاء غيرَ تابعٍ لموصوف ، كقوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَـٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾[2] ﴿ الرَّحْمَـٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾[3] .[4]

وأيد ابن هشام ذلك في معرض تفريقه بين الحال والتمييز ؛ حيث جوز تعدد الحال ومنع تعدد التمييز ؛ ولذا خطأ قول بعضهم في :

تباركَ رحمانًا رحيمًا وموئلا

إنهما تمييزان ، والصواب أن رحمانًا منصوب بإضمار أخصُّ أو امتدح ، ورحيمًا حال منه ، لا نعت له ، لأن الحق قول الأعلم وابن مالك : إن الرحمن ليس بصفة بل علم ، ومما يؤيد ذلك مجيئه كثيرًا غير تابع لموصوف .[5]

وقد اعترض عليه بوجوه :

الأول : رَدَّ عليه السُّهيلي بأنه لو كان بدلاً لكان مبينًا لما قبله وما قبله وهو لفظ الجلالة لا يفتقر إلى تبيين لأنه أعرفُ الأعلامِ ، ألا تراهم قالوا : ﴿ وَمَا الرَّحْمَـٰنُ ﴾ ولم يقولوا : وما الله ، وهو وإن كان يجري مجرى الأعلام فهو مشتق من الرحمة ، فهو وصف يراد به الثناء ، وكذلك الرحيم[6] ، فغلبة علميته لا تمنع اعتبار وصفيته ، فيجوز كونه نعتًا باعتبارها .[7]

---

(١) ينظر : الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج ص ٤٨ .

(٢) سورة الرحمن ١ ، ٢ .

(٣) سورة طه ٥ .

(٤) ينظر : الدر المصون ١/ ٣٠ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ص ٦٠١ .

(٦) ينظر : نتائج الفكر ٥٣ ، ٥٤ .

(٧) ينظر : مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة لزكريا الأنصاري ص ٢٤٣ .

الثاني : أنه لو جعل بدلاً لاقتضى ذلك طرح المبدل منه في النية ، وأجيب عن ذلك بأن طَرْحَ المبدل منه أكثريٌّ لا كليٌّ ، وأن ذلك بالنسبة إلى عمل العامل لأن البدل على نية تكرار العامل .[1]

الثالث : اعترض عليه السمين بأن مجيئه غيرَ تابع لموصوف لا يمنعُ كونه صفةً ، لأنه إذا عُلم الموصوفُ جاز حذفُه وبقاءُ صفته ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[2] أي نوع مختلف ، وكقول الشاعر :

كناطح صخرة يومًا ليوهنها ∴ فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ[3]

أي : كوعلٍ ناطح ، وهو كثير .[4]

ج - قيل : يجوز أن يكون " الرحمن " عطف بيان للفظ الجلالة ، و" الرحيم " نعتًا للرحمن ، وقد اعترض على ذلك بأن لفظ الجلالة لا يحتاج إلى تبيين ؛ لأنه أعرف المعارف وأبينها ، وأن الجمود شرط في عطف البيان ، و" الرحمن " مشتق من الرحمة ، وأجيب عن ذلك بأن عطف البيان قد يكون لمجرد المدح وبأن بعض النحويين لم يشترط الجمود في عطف البيان ، أو أن "الرحمن" لما كان اسمًا من أسمائه تعالى مختصًّا به أجري مجرى الجامد .[5]

---

(١) ينظر : نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن الإعراب ص ٨٤ .

(٢) سورة فاطر من الآية .

(٣) من البسيط للأعشى في ديوانه ص ٣١٠ ، وفيه : ليفلقها ، مكان : ليوهنها .

(٤) ينظر : الدر المصون ١/ ٣٠ ، و مقدمة في الكلام على البسملة ص ٢٤٣ .

(٥) ينظر : نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن الإعراب ص ٨٥ ، ٨٦ .

الوجه الثاني : النصب ، وبه قرأ أبو العالية وابن السميفع وعيسى بن عمر[1] وفيه وجوه :

أحدها : هما مفعولان لفعل محذوف ، أي : أمدح أو أعني الرحمن الرحيم ، وهذا يسمى النصب على المدح ، أي بقطع النعت .[2]

ثانيها : أن يكون معنى اسم التسمية ، وتكون الباء متعلقة بفعل محذوف ، والتقدير : ابدءوا بتسمية الله الرحمنَ الرحيمَ ، فنصبه يحتمل أمرين : أن يكون مفعولاً ثانيًا ، أي : بأن يسموا الله الرحمنَ الرحيمَ ، كقولك : سميتك زيدًا ، أو منصوبًا على الموضع ، كما تقول : مررت بزيد الظريفَ العاقلَ ، فتحملهما على الموضع ؛ لأن موضع الجار والمجرور نصب .

ثالثها : يجوز أن تجعل اسم زائدًا[3] ، ويكون التقدير: ابدءوا بالله ، ثم حَمَلَ الصفتين على الموضع[4] ، وهذان الوجهان خاصان بالبسملة دون الآية الثانية .

الوجه الثالث : الرفع ، وبه قرأ أبو رزين العقيلي والربيع بن خيثم وأبو عمران الجوني[5] ، على أن كلًّا منهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو ، وفيه زيادة مدح ؛ لأن الصفة تصير جملة تامة .[6]

---

(١) ينظر : البحر ١/٣٥ ، وزاد المسير ١/١٢ .

(٢) ينظر: الإبانة والتفهيم ص ٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٦٨، ١٧١ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٨٥

(٣) قال بزيادتها أبو عبيدة والأخفش . ينظر: مجاز القرآن ١/١٦، ومعاني القرآن ١/١٤٧.

(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/٨٥ ، ٨٦ .

(٥) ينظر : البحر ١/٣٥، وزاد المسير ١/١٢ .

(٦) ينظر : الإبانة والتفهيم ص ٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٦٨، ١٧١ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٨٥ .

وقد استحسن ابنُ جني القطع إلى الرفع أو النصب ؛ لأن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شكٌّ فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه ، وبقية أسمائه – عز وعلا – كالأوصاف التابعة لهذا الاسم ، وإذا لم يعترض شك فيه لم تجيء صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى ، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به ، وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص ، والتخصيص ، فإذا هو عدل به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذم في غير هذا ، عز الله تعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .[1]

ملحوظة :

يجوز في " الرحمن الرحيم " في غير القراءة وجهان آخران :

أحدهما : نصب الأول ورفع الثاني أو العكس ، بقطع أحدهما إلى النصب والآخر إلى الرفع .

الثاني : يجوز جر الأول ورفع الثاني ، بإتباع الأول وقطع الثاني[2] ، ولا يجوز العكس ؛ لأنه لا يجوز الإتباع بعد القطع ، وقد تقدم الكلام على هذا عند توجيه القراءات في " رب العالمين " .

ويجب أن تعلم كذلك أن نصب " الرحمن الرحيم " أو رفعهما في البسملة لا شيء فيه ، أما في الموضع الثاني وهو الآية الثالثة من سورة الحمد ، فنلحظ أن من قرأ بذلك قرأ بالقطع أيضًا في " رب العالمين " لما تقدم من أنه لا يجوز الإتباع بعد القطع .

---

(١) ينظر : الخصائص ١/٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٨، ١٧٢ .

(٤) الوجوه في مالك

قال تعالى : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [١]

ورد في الكاف " مالك " ثلاثة أوجه : الجر والنصب والرفع .

أولاً : جر الكاف [٢] :

في قراءة جر الكاف وجهان :

الأول : هو نعت للفظ الجلالة ، فإن كان بلفظ مَلِك على فَعِل بكسر العين أو إسكانها ، أو مليك بمعناه فظاهر لأنه وصف معرفة بمعرفة [٣] ، وإضافته على هذا محضة وهو معرفة ، ولا حذف فيه على هذا [٤] ، وهذا شيء ذكره المعربون ، لكن المنصوص عليه عند النحويين أن الصفة المضافة

---

(١) سورة الفاتحة ٤ .

(٢) مالك : بالألف وكسر الكاف ، قراءة عاصم والكسائي . السبعة ١٠٤/١ ، وخلف في اختياره ، ويعقوب . النشر ٢٧١/١ ، وهي قراءة العشرة إلا طلحة والزبير ، وقراءة كثير من الصحابة منهم : أبي وابن مسعود ومعاذ وابن عباس والتابعين منهم : قتادة والأعمش . البحر ٣٦/١ .

- و مَلِك : على وزن فَعِل بالخفض قراءة باقي السبعة غير عاصم والكسائي ، وزيد ، وأبي الدرداء ، وابن عمر ، والمسور ، وكثير من الصحابة والتابعين . البحر ٣٦/١ .

- و مِلكي : بإشباع كسرة الكاف ، رواها أحمد بن صالح عن ورش عن نافع ، وهي لغة للعرب ذكرها الهذلي . المحرر الوجيز ٦٨/١ ، والبحر ٣٦/١ .

- و مَلْك : ساكنة اللام مكسورة الكاف ، رواية معمر بن عبد الوارث عن أبي عمرو . السبعة ١٠٥/١ ، وقراءة أبي هريرة وعاصم الجحدري . زاد المسير ١٢/١ ، وهي لغة بكر بن وائل . البحر ٣٦/١ .

- و مِلك : على وزن عِجل قراءة أبي عثمان النهدي ، والشعبي ، وعطية ، ونسبها ابن عطية إلى أبي حياة . البحر ٣٦/١ .

- و مليك : بياء بعد اللام مكسورة الكاف ، قراءة أبي بن كعب وأبي هريرة وأبي رجاء العطاردي . زاد المسير ١٢/١ ، والمحرر ٦٨/١ ، والبحر ٣٦/١ .

- و ملاك : بالألف وتشديد اللام وكسر الكاف ، ذكر أنه قرىء في الشاذ . البحر ٣٧/١ .

(٣) ينظر : البحر ٣٨/١ .

(٤) البيان ٦/١ .

لمعمولها إضافتها غير محضة ، وهذا يشمل : اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة ، وهي بمعنى الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل [١] .

ومِلك ومليك صفتان ، ومَلْك ، بالتسكين ، مخفف من فَعِل .

وإن كان بلفظ مالك أو مَلْك أو مليك محولين من مالك للمبالغة ، فلا يجوز فيه هذا الوجه ؛ لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة ، لأن إضافته لفظية ، فهو نكرة ، ونعت المعرفة بالنكرة لا يجوز [٢] .

وفي الكلام حذف مفعول تقديره : مالك أمر يوم الدين ، أو : مالك يوم الدين الأمر [٣] ؛ لأن اسم الفاعل في هذه الحالة عامل .

وقد نسب الأنباري ذلك إلى النحاس ، قال : " ومن قرأ " مالك " لم يَجُز فيه أن يكون مجرورًا على الصفة كما ذكر النحاس ، بل على البدل ؛ لأن " مالك " اسم فاعل من المِلْك، جارٍ على الفعل ، واسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه ، وإذا لم يكتسب التعريف كان نكرة ، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة ، فوجب أن يكون مجرورًا على البدل ، لا على الصفة " [٤] .

ولم أجد ذلك في كتابي النحاس المعاني والإعراب .

وأجاز أبوحيان أن يكون نعتًا في هذه الحالة ، وقد تعرّف " مالك " بالمضاف إليه ، ولحظ فيه أن الموصوف صار معروفًا بهذا الوصف ، وكان تقييده بالزمان غير معتبر ، واستند في هذا إلى أن سيبويه أجاز أن يتعرف اسم الفاعل

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، والتصريح ٢٨/٢ .

(٢) ينظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٩٦/١ ، والبيان ٦/١ ، والبحر ٣٨/١ .

(٣) البيان ٦/١ .

(٤) البيان ٣٥/١ .

بالمضاف إليه إذا كان معرفة [1] ، قال سيبويه : " وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكنّ معرفةً وذلك معروف في كلام العرب ، يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك " . [2]

وهذا الكلام مبنيٌّ على أن معنى اسم الفاعل الاستمرار ، وهو يحتمل الماضي والحال والاستقبال ، وهو ما أكده التفتازاني واليمني في شرحيهما للكشاف ، فقد ذكرا أن اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته حقيقية ؛ لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقة ؛ لتمام المشابهة ، وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتبارن : اعتبار المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل ، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه ، فعلى هذا اعتبر جانب الماضي فجعلت الإضافة حقيقية في : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ عن الوصفية إلى البدلية ، واعتبر جانب الحال والاستقبال فجعلت الإضافة غير حقيقية في : ﴿ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ [3] ، لئلا يلزم جعل سكنًا منصوبًا بفعل محذوف ، والتعويل في ذلك على القرائن والمقامات . [4]

---

(١) ينظر : البحر ١/ ٣٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٨ .

(٣) الأنعام من الآية ٩٦ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٣٩، وحاشية الخضري ٢/ ٤٩٥ .

واختار السيد الجرجاني أن الاستمرار في : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ تبوئيٌّ ، وفي : ﴿ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ تجدُّديٌّ بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملاً ، وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول . [1]

وذكر بعضهم أنه إنما وصف بمالك المعرفة لأن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية عند الجمهور ، وأن هذا لا يلزم مثله في : ﴿ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ مع قولهم بأنها لفظية ، لأن الليل مفعول " جاعل " لا ظرفه بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك إذ المعنى : مالك الأمر والنهي في يوم الدين ، بدليل قراءة : ﴿ مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [2] على الفعل الماضي . [3]

الثاني : هو بدل من لفظ الجلالة المجرور باللام ، وهذا الوجه جائز في الحالين ؛ لأنه لا يشترط التوافق بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير .

وهو ضعيف عند أبي حيان والسمين ؛ لأن البدل بالمشتق قليل [4] ؛ إذ الاشتقاق لا يكون إلا في النعت وهو شرط فيه ، ويأتي من التوابع مشتقًا التوكيد اللفظي ، مثل : جاء زيد الفاضل الفاضل [5] ، وعطف البيان ، مثل : أبوك كريم وعالم . [6]

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١/ ٢٤٠، وحاشية الخضري ٢/ ٤٩٥ .

(٢) مَلَكَ : على الفعل الماضي ويوم بالنصب ، قراءة أبي حنيفة وأبي حيوة . زاد المسير ١/ ١٣، ويحيى بن يعمر والحسن بن أبي الحسن وعلي بن أبي طالب . المحرر الوجيز ١/ ٦٨، وجبر بن عتيك ، وأبي المتوكل عبد بن عمرو الليثي ، وأبي المنذر عاصم بن بهدلة الجحدري . ينظر : البحر ١/ ٣٦ .

(٣) ينظر : حاشية الخضري ٢/ ٤٩٥ .

(٤) ينظر : البحر ١/ ٣٨، والدر المصون ١/ ٤٧ .

(٥) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٦) ينظر : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٤٠٠ .

ثانياً : نصب الكاف [1] :

في توجيه نصب الكاف وجوه :

الأول : هو نعت مقطوع إلى النصب للمدح ، أي : مفعول لفعل محذوف تقديره : أعني ، قال أبو حيان : " والقطع أغرب لتناسق الصفات ، إذ لم يخرج بالقطع عنها " . [2]

الثاني : منصوب على الحالية . [3]

الثالث : منادى مضاف حذف منه حرف النداء ، قال الأخفش : "وقد قرأها قوم " مالكَ " نصب على الدعاء وذلك جائز " [4] ، وقال الزجاج : " وقد يجوز أن تنصب ﴿ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ و ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ على النداء في الكلام ، كما تقول : الحمد لله يا ربَّ العالمين ، ويا مالكَ يوم الدين ،كأنك بعد أن قلت : ﴿ الْحَمْدُ للَّهِ ﴾ قلت : لك الحمد يا رب العالمين ويا مالك يوم الدين " . [5]

والحامل على هذا الوجه أن يوافق ما بعده في الخطاب ، قال أبوعبيدة : " نصب على النداء ، وقد تحذف ياء النداء ، مجازه : يا مالك يوم الدين ،

---

(١) مالك : بالألف وفتح الكاف ، قراءة ابن السميفع وابن أبي عبلة . زاد المسير١/ ١٣، وعمر ابن عبد العزيز والأعمش وأبي صالح السمان وأبي عبد الملك الشامي . المحرر الوجيز١/ ٦٨، وعثمان بن أبي سليمان ، وعبد الملك قاضي الهند . البحر١/ ٣٦ .

- ومالكاً : بالنصب والتنوين ، رواها ابن أبي عاصم عن اليماني . البحر١/ ٣٦، وروح المعاني١/ ٨٢ .

- ومِلك : بكسر اللام وفتح الكاف ، قراءة أبي حيوة . المحرر الوجيز ١/ ٦٨ ، وأبي عثمان النهدي والشعبي . زاد المسير١/ ١٣، وأنس بن مالك ، وأبي نوفل عمر بن مسلم بن أبي عدي . البحر١/ ٣٦

(٢) البحر١/ ٣٨ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٢.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٠ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٧.

لأنه يخاطب شاهدًا . ألا تراه يقول : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ فهذه حجة لمن نصب . ومن جره قال : هما كلامان " . [1]

ورد الطبري ذلك بأن معنى السورة : قولوا : الحمد لله ، وعلى ذلك يجيء " إياك " و " اهدنا "، وأنه من فصيح كلام العرب الخروج من الغيبة إلى الخطاب وبالعكس كقول أبي كبير الهذلي :

يا لَيْفَ نفسي كانَ جدَّةُ خالـد ∴ وبَياضُ وَجهكَ للتُّراب الأعفَـر [2]

وكما قال لبيد :

قامَتْ تُشَكّى إليَّ المَوتَ مُجهِشَةً ∴ وَقَد حَمَلتُك سَبعًا بَعدَ سَبعينا [3]

وكقوله الله تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [4] [5]

وهذا جعله يرد القراءة ، قال : " فقراءة ﴿مَالِكَ يَوْمِ الدِّينِ﴾ محظورة غير جائزة لإجماع جميع الحجة من القراء وعلماء الأمة على رفض القراءة بها ". [6]

الرابع : نعت لـ " رب " على قراءة نصبه ، انفرد بهذا الوجه النحاس [7] وتبعه مكي [8] ، والأنباري . [9]

---

(١) مجاز القرآن ١/ ٢٢،٢٣ .

(٢) من الكامل له في ديوان الهذليين ٢/ ١٠١ .

(٣) من البسيط في ديوانه ص ٢٢٥ .

(٤) سورة يونس من الآية ٢٢.

(٥) ينظر :تفسير الطبري١/ ١٥٤، والمحرر الوجيز١/ ٦٨ .

(٦) تفسير الطبري١/ ١٥٤ .

(٧) ينظر :إعراب القرآن ١/ ١٧٢ .

(٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٩ .

(٩) البيان ١/ ٣٦ .

ثالثاً : رفع الكاف [1] :

في رفع الكاف وجهان :

أحدهما : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو ، فهو نعت مقطوع إلى الرفع . [2]

ثانيهما : خبر للرحمن الرحيم على قراءة رفع الرحمن ، انفرد به أبو البقاء . [3]

تبين مما سبق أن المعربين يفرقون في قراءة جر الكاف بين اسم الفاعل وغيره من الصفات ، فيجعلون إضافة اسم الفاعل غير محضة ؛ ولهذا يمنعون النعت به ويوجبون البدل ، ويجعلون إضافة الصفة محضة ولهذا يجوزون الوجهين ، والثابت عند النحويين يخالف ذلك ، فإضافة الصفة مطلقًا غير محضة ، لكن سيبويه نص على أن إضافة اسم الفاعل قد تكون محضة ، وقد حمل النحويون من بعده ذلك على أن اسم الفاعل في هذه الحالة يفيد الاستمرار وهو يشمل الماضي والحال والاستقبال .

وقراءة نصب الكاف محمولة على قطع النعت أو الحالية أو النداء أو النعت لـ "رب" على قراءة نصبه ، والأحسن الأول ليجري على ما قبله من الصفات ، وكذلك قراءة الرفع .

---

(١) مالك : بالرفع والإمالة ، قراءة أبي هريرة وأبي حياة وعمر بن عبد العزيز بخلاف عنه ، ونسبها صاحب اللوامح إلى أبي روح عون بن أبي شداد العقيلي ، ساكن البصرة . البحر ١/٣٦ ، وروح المعاني ١/٨٢ .

- ومالكَ : برفع الكاف والتنوين ، قراءة عون العقيلي ، ورويت عن خلف بن هشام وأبي عبد وأبي حاتم ، ونصب اليوم . البحر ١/٣٦ ، وروح المعاني ١/٨٢ .

- و ملكَ : بكسر اللام وضم الكاف ، قراءة سعد بن أبي وقاص وعائشة ومسروق العجلي . زاد المسير ١/١٣ ، والبحر ١/٣٦ .

- و ملكْ : بياء بعد اللام مضمومة الكاف قراءة عمرو بن العاص . زاد المسير ١/١٣ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/٩٢ ، وتفسير البيضاوي ١/٥٧ ، والبحر ١/٣٨ .

(٣) التبيان ١/٦ .

(٥) تنكير الصراط وتعريفه

قال ﷻ : ﴿ اهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [1]

الصراط : الطريق الواضح والمنهاج ، وهو ههنا عبارة عن دين الإسلام [2] ، وهو معرف بأل ، وقد قرئ بوجهين آخرين :

الأول : ﴿ اهدنا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ وهي قراءة الحسن والضحاك ، بتنكير الصراط ، وفي توجيه ذلك وأبان :

أحدهما : المعرف والمنكر سواء ؛ لأن تعريف الصراط بأل الجنسية ، والمعرف بأل الجنسية في معنى النكرة ، يدل على ذلك أنك تقول : شربت العسل وشربت عسلاً ، وتزوجت النساء وتزوجت نساءً [3] ، وقال جرير:

أميرُ المؤمنينَ على صراطٍ ... إذا اعوجَّ الموارِدُ مُستقيمُ [4]

فهو كقولك : أمير المؤمنين على الصراط المستقيم ، لا فرق بينهما ، وذلك أن مفاد نكرة الجنس مفاد معرفته ، من حيث كان في كل جزء منه معنى ما في جملته . [5]

وزاد في حسن التنكير - هنا - ما دخله من المعنى ؛ إذ المراد به التذلل لله ﷻ وإظهار الطاعة له ؛ أي : قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له : صراط مستقيم ، ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ ﴿ اهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ أي : الصراط الذي قد شاعت استقامته ، وتعولمت في ذلك حاله وطريقته ، فإنّ قليل هذا منك زائد ، وكثير من نعمتك علينا ، ونحن له مطيعون وإلى ما تأمرنا به

---

(١) سورة الفاتحة ٦ .

(٢) ينظر : إعراب الآيتين السابقتين ص ٢٨ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/٩٨ .

(٤) من الوافر في ديوانه ص ٣٨٢ .

(٥) ينظر : الكشاف ١/٤٣ .

وتنهى عنه صائرون ، فالتقدير : أدم هدايتك لنا فإنك إذا فعلتَ ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم .[1]

ثانيهما : لفظه منكر وهو يدل على المعهود بالقرينة ، والقرينة شيئان :

- قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾[2] فأبدل الثاني من الأول تخصص .
- أن الغرض هدايتهم إلى صراط مستقيم ، وقد ثبت بالدليل أن الإسلام هو الصراط المستقيم ولا مستقيم غيره .[3]

وعلى هذه القراءة يكون قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ بدل معرفة من نكرة ، أما على قراءة الجمهور فهو بدل معرفة من معرفة ، وهو بدل كل من كل ، وقد جيء به للبيان ؛ لأنه لما ذكر قبل : ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾ كان فيه بعض إبهام ، فعينه بقوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ليكون المسؤول الهداية إليه قد جرى ذكره مرتين ، وصار بذلك البدل فيه حوالة على طريق من أنعم الله عليهم ، فيكون ذلك أثبت وأوكد ، وهذه هي فائدة نحو هذا البدل ، ولأنه على تكرار العامل ، فيصير في التقدير جملتين ، ولا يخفى ما في الجملتين من التأكيد ، فكأنهم كرروا طلبَ الهداية .[4]

وقيل : إن الصراط الثاني ليس هو الأول ، بل هو غيره ، وكأنه قرئ فيه حرف العطف ، نقل أبو - بيان هذا الرأي غيرَ منسوبٍ لقائلٍ ، واستغربه.[5]

---

(١) ينظر : الحسب ١/ ٤٣ .

(٢) سورة الفاتحة من الآية ٧ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٨ .

(٤) ينظر : البحر ١/ ٤٨ .

(٥) ينظر : السابق نفس الصفحة .

وفي معنى " صراط " الثاني خلاف : قيل : هو العلم بالله والفهم عنه ، قاله جعفر بن محمد ، وقيل : التزام الفرائض واتباع السنن ، وقيل : هو موافقة الباطن للظاهر في إسباغ النعمة .[1]

وحذف حرف العطف قليل ، وفي جوازه خلاف بين النحويين :

جوّزه المبرد[2] والفارسي[3] وابن فارس[4] وابن عصفور[5] ، وقال بشذوذه ابنُ جني[6] وضعّفه ابن سيدة ، قال : " وحذفه ضعيف في القياس معدومٌ في الاستعمال ، ووجه ضعفه أنّ حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل ، ألا ترى أن قولك : قام زيد وعمرو ، أصله : قام زيد وقام عمرو ، فحذف " قام " الثانية ، وبقيت " الواو " كالعوض منها ، فإذا ذهبتَ تحذف " الواو " الثانية عن الفعل تجاوزت حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف ، فلذلك يرفض ذلك " .[7]

ومنعه السهيلي واحتج بأن الحروف أدلةٌ على معانٍ في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وَحيٍ يُستقرّ به عما في نفس مُكلّمِه[8] .

وقال بندوره الرضي .[9]

---

(١) ينظر : البحر ١/ ٤٨ .

(٢) ينظر : الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١/ ١٦٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٤٨٤ .

(٤) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٦ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ١/ ٢٥١ .

(٦) ينظر : الخصائص ٢/ ٢٨٠ .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم ١/ ٢٣٢ .

(٨) نتائج الفكر ص ٢٦٣ .

(٩) شرح الكافية ١/ ٤٨٤ .

ومن شواهده قوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْاْ ﴾ [1] . تأويله : وقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا ، فجواب الكلام الأول تولّوا [2] ، قاله الفارسي [3] والجرجاني وقاله ابن عطية وقدره : فقلت بالفاء . [4]

وأوّلهُ السهيلي على أن الجواب هو " قلت " . وقوله : " تولوا وأعينهم " إخبار عنهم وثناء عليهم ، وأن الكلام غير محتاج إلى العطف بالواو ؛ لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له . [5]

وجوز الزمخشري أن يكون قوله : " قلت لا أجد " مستأنفًا ؛ كأنه قيل : إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، فقيل : ما لهم تولوا باكين ؟ قلت : لا أجد ما أحملهم عليه ، إلا أنه وسط بين الشرط والجزاء كالاعتراض ، واعترض أبوحيان عليه ، فقال : " ولا يجوز ولا يحسن في كلام العرب ، فكيف في كلام الله وهو فيهم أعجمي ؟ " . [6]

وذكر ابن هشام أنه قد خرج عليه قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [7] ، أي : ووجوه عطفًا على قوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ [8] ، وقوله ﷺ : ﴿ أَنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ ﴾ [9] ، عند من فتح الهمزة ،

---

(١) سورة التوبة ٩٢ .

(٢) ينظر: الصاحبي لابن فارس ص١٥٩.

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي١/٤٨٤.

(٤) ينظر : الفرد الوجيز٣/٧١ ، والبحر٥/٤٨٤ .

(٥) ينظر: نتائج الفكر ص٢٦٤.

(٦) ينظر : البحر٥/٤٨٤ .

(٧) سورة الغاشية ٨ .

(٨) سورة الغاشية ٢ .

(٩) سورة آل عمران ١٩، وهي قراءة الكسائي في النشر ٢/٢٣٨ .

أي : وأنّ الدين ، عطفاً على : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [1] ، وقد استبعده ابن هشام ؛ لأن فيه الفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب ، وبين المنصوبين بالمرفوع ، وقيل : بدل من أن الأولى وصلتها ، أو من (القسط) ، أو معمول لـ (الحكيم) على أن أصله الحاكم ثم حوّل للمبالغة . [2]

وفي الحديث : " تصدّق رجلٌ من دينارِه من درهمِه من ثوبِه من صاعِ برّه من صاعِ تمرِه " . [3]

وحكى أبوعثمان عن أبي زيد : أكلت سمكًا لحمًا ، أراد : ولحمًا وتمرًا [4] ، ونقل المرزوقي عن المبرد قال : " ويقول العرب .....: ضربت زيدًا عمرًا ، لا يريدون بدل الغلط ولكن يريدون الواو ، قال : ولو طال الكلام لكان أحسن ، مثل : ضربتُ زيدًا وأحسنتُ في ذلك عمرًا " [5] ؛ أي : وعمرًا .

وقال علي ﷺ :

كَيفَ أصبحتَ كَيفَ أمسيتَ منا ... تُحِبُّ السوْدَ في وداد الكريمِ؟ [6]

يريد : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ؟ ، وأنكر السهيلي ذلك فقال : " ولو كان كذلك لاقتصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواطأة ولا استمرار عليهما ، ولم يرد الشاعر ذلك ، وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائره ، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواطأة عليه .. " [7]

---

(١) سورة آل عمران ١٨ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ص ٨٣٢ .

(٣) رواه مسلم ٥/ ١٩٨.

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩ ، وشرح الأشموني٣ / ١١٧ .

(٥) الأزهية والامكنة ١/١٦٢ .

(٦) من الخفيف للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ١٩٠ .

(٧) نتائج الفكر ٢٦٣ .

وقال الحطيئة :

إنَّ امرأً رَحَطَتْهُ بالشَّام مَنزِلَةً ∴ برَمل يَبرينَ جاراً شدَّ ما اغتَرَبا[1]

قال ابن هشام : " أي ومنزله برمل يبرين ، كذا قالوا ، ولك أن تقول : الجملة الثانية صفة ثانية ، لا معطوفة " .[2]

وقال آخر:

وكيف لا أبكي على عَلاتي ∴ صَبائحي غَبَائقي قَيْلاتي[3]

أي : صبائحي وغبائقي وقيلاتي ، وقد يجوز أن يكون بدلاً ؛ أي : كيف لا أبكي على علاتي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي ، فيكون هذا من بدل الكل ، والمعنى الأول أن منها صبائحي ومنها غبائقي ومنها قيلاتي .[4]

قال المرزوقي : " والنحويون يحتجون بهذا في حذف حروف العطف من الكلام " .[5]

وقول آخر : ضَرْباً طَلَخْفًا في الطُّلى سَخِينا

قال ابن عصفور : " يريد : ضربًا طلخفًا وسخينا " .[6]

---

(١) من البسيط في ديوانه بشرح أبي سعيد السكري ص ١٤ ، ومغني اللبيب ص ٨٣١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٨٣١

(٣) غير منسوب في الخصائص ٢/٢٨٠ ، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي٢/٦٥ ، والصَّبوح اللبن يُصْطَبَحُ والناقة التي تُحْلَبُ في ذلك الوقت مَصْبوح أيضاً يقال : هذه الناقة مَصْبوحي وغَبُوقي ، والغَبوق ما اغْتُبِقَ وخصَّ بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت ، وقيل : هو ما أمسى عند القوم من شرابهم فشربوه ، والقَيْلُ اللبن الذي يشرب وقت الظهيرة . لسان العرب٢/٥٠٢ ، ١٠/٢٨١.

(٤) الخصائص ٢/٢٨٠ .

(٥) الأزمنة والأمكنة ٢/٦٦ .

(٦) شرح الجمل ١/٢٥١ .

ولا يكون ذلك إلا في الواو و " أو "[1] ، ومن حذف " أو " ما حكاه أبو الحسن : أعطه درهمًا درهمين ثلاثةً ، خرج على إضمار أو[2] ، وتقول لمن قال : آكل اللبن والسمك : كل سمكًا لبنًا ، أي : أو لبنًا ، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما .[3]

بعد عرض هذا الخلاف في حذف العاطف يتبين أن أكثر النحويين على تضعيفه ، وأن تقدير حذفه في الآية التي معنا انفرد بنقله أبو حيان .

وحمله على البدلية أبلغ في المعنى لأنه قد تواترت أقوالهم على أن المراد بالصراط المستقيم هو دين الإسلام ، فالإبدال منه زيادة توكيد لطلبهم ، ويقوي ذلك قوله بعده ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ فهم لا يريدون طريق اليهود والنصارى ، وإنما يريدون طريق المؤمنين وهو الإسلام ، ويؤكد هذا المعنى قول الزمخشري : " فإن قلت : ما فائدة البدل ؟ وهلا قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلت : فائدته التوكيد لما فيه من التنحية والتكرير ، والإشعار بأنّ الطريق المستقيم بيانه وتفسيره : صراط المسلمين ؛ ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده ، كما تقول : هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ؛ فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل ، لأنك لبيت ذكره مجملاً أوّلاً ، ومفصلاً ثانيًا ، وأوقعت فلانًا تفسيرًا وإيضاحًا للأكرم الأفضل فجعلته علمًا في الكرم والفضل ، فكأنك قلت : من أراد رجلاً جامعًا للخصلتين فعليه بفلان ، فهو المشخص المعين لاجتماعهما فيه غير مدافع ولا منازع " .[4]

---

(١) ينظر : شرح الأشموني ٣/١١٦ ، ١١٧ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ص ٨٣١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩ .

(٤) الكشاف ١/٦٨ ، ٦٩ .

الوجه الثاني : ﴿ اهدِنَا صِرَاطَ المستقيم ﴾ وهي قراءة جعفر الصادق [1] ،

والتقدير : صراط الدين المستقيم ، أو الحق المستقيم . [2]

وعلى هذه القراءة يكون قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ بدل معرفة من معرفة مثل قراءة الجمهور . [3]

من هذين الوجهين يظهر أن تعريف الصراط بأل أو بالإضافة في الآية ، يجعل قوله : " صراط الذين " بدل معرفة من معرفة ، وتنكيره يصيره بدل معرفة من نكرة ، وكلاهما جائز ، وهو في هذه الحالة لا يخص شيئًا بعينه ، أو يخص بواسطة البدل بعده ، أو بدلالة الحال ، فكأن الذي عَرَّفَ والذي نَكَّرَ اتفقا على أن المقصود بالصراط دين الإسلام ، على أن هناك مَنْ أشار إلى أن الصراط الثاني غير الأول في المعنى ، وقدَّر بينهما عاطفًا محذوفًا .

---

(١) ينظر : الدر الوجيز ١/ ٧٤ ، البحر ١/ ٤٨ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٨ .

(٣) ينظر : البحر ١/ ٤٨ .

(٦) وجهان في " الذين "

قال ﷻ ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ [1]

هذه قراءة الجمهور ، وقرأ عبد الله بن مسعود ، وعمر ، وابن الزبير ، وزيد بن علي ﴿ صِرَاطَ مَنْ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ . [2]

والذين موصول نصٌّ يأتي لجمع المذكر العاقل كثيرًا ولغيره قليلًا ، ومَنْ موصول مشترك يستعمل للمفرد ولغيره ، وأصل وضعه للعاقل ، ولا يستعمل مع غير العاقل إلا في مواضع محصورة . [3]

ويبنى على هذين الوجهين أمر هو توجيه جر غير في قوله : ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾ ، فعلى قراءة " الذين " يصح كون " غير " صفة له ، وعلى قراءة " مَنْ " يجوز الوصف عند البصريين ويمتنع عند الكوفيين ، قال أبو حيان : " إذا كانت مَنْ وما موصولتين ، فالبصريون يجيزون أن يوصفا ، تقول : جاءني مَنْ في الدار العاقلُ ، ونظرتُ إلى ما اشتريتُ الحسنِ ، ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز وصفهما ، وأما غيرهما مِنَ الموصولات كالذي والتي فتوصف ويوصف به ، وكذلك ذو وذات في لغة طيء " . [4]

---

(١) سورة الفاتحة من الآية ٧ .

(٢) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩ ، والبحر ١ / ٤٩ .

(٣) ينظر : التصريح ١ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٤) ينظر : ائتلاف النصرة ٤ / ١٩٣١ .

(٧) فتح التاء وضمها في " أنعمت "

قال ﷻ : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ [١]

الجمهور على قراءة " أنعمتَ " بفتح التاء ؛ لأنها خطاب لله ﷻ ، وأشار أبو البقاء إلى قراءة فيها بضم التاء [٢] ، ولم يرد ذلك عند غيره .

وأورد ابن خالويه نظير ذلك في قوله ﷻ في سورة الأحزاب : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيهِ وَأَنعَمْتَ عَلَيهِ ﴾ [٣] ، فقد روى عن يعقوب : ﴿ أَنعَمْتُ عَلَيهِ ﴾ . [٤]

وهذه التاء من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة .

وإنما وجب ضم تاء المتكلم ، مثل : قمتُ وذهبتُ ؛ لأن المتكلم أول ، وهو أعرف المضمرين ، والضمة أول حركات الإعراب ، فأعطي الأول للأول ، ثم فصل بين المذكر والمؤنث في الخطاب ، فكسرت تاء المؤنث حملاً على الياء في تفعلين ، لأن الكسرة من الياء ، والياء علامة المؤنث في تفعلين ، فلم تبق إلا الفتحة فجعلت للمذكر في الخطاب ، وأيضًا فإن المخاطب مفعول في المعنى ، والمفعول حقه النصب . [٥]

---

(١) سورة الفاتحة ٧ .

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٩٩/١ .

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٣٧ .

(٤) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٠ .

(٥) ينظر : البصرة والتذكرة ٤٩٤/١ ، وشرح المفصل ٨٦/٣ .

والتاء في الآية خطاب لرب العزة ﷻ وعلى هذا قرئت مفتوحة . أما من قرأها بالضم بأن جعلها للمتكلم فالمعنى على ظاهره لا يجوز ، بل لا بد من تأويل بجعلها للمتكلم وهو رب العزة ﷻ ، قال أبو البقاء : " والتقدير : صراط الذين قلتَ فيهم : أنعمتُ عليهم ، ولابد من إضمار القول ليصير محكيًا عمن سأل الله الهداية " . [١]

فجملة " أنعمت " في محل نصب مقول القول المحذوف .

وإذا ساغ هذا التقدير في آية الفاتحة فهل يسوغ في آية الأحزاب ؟

لم يُشِرْ أحد إلى شيء في هذا ، لكني لا أجد له معنى فيها ، فهل يمكن أن يقال : تقول للذي أنعم الله عليه وتقول أنعمتُ عليه أمسك ؟

ويمكن أن يكون ضم التاء في هاتين الآيتين من استعارة ضمير المتكلم لضمير المخاطب ، كما قال بعضهم في مثل : عساك وعساه وعساي : إنه من استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، وفي مثل : لولاي : أنه من استعارة ضمير الجر لضمير الرفع .

وعلى هذا تكون التاء في " أنعمتُ " في الموضعين ضمير متكلم وضع موضع ضمير المخاطب .

---

(١) إعراب القراءات الشواذ ٩٩/١ .

(٨) حركة الراء في غير

قال ﷻ : ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ [١]

في كلمة " غير " وجهان : الجر والنصب :

فالجر قراءة الجمهور ، والنصب روي عن ابن كثير، وهو قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبد الله بن الزبير . [٢]

أولاً : توجيه قراءة الجر :

في جر الراء من " غير " ثلاثة أوجه :

الأول : أنها نعت للاسم الموصول في قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ ، مبين له أو مقيد ، على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة ، وهي نعمة الإيمان ، وبين السلامة من الغضب والضلال . [٣]

وفي هذا الوجه إشكال ؛ لأن فيه مخالفة النعت لمنعوته ، فالاسم الموصول معرفة ، وغير نكرة ، وهو مؤول عندهم بتأويلين :

أحدهما : أن " الذين " اسم شائع لا يختص به معين فهو قريب من النكرة ، وعلى هذا جاز نعته بالنكرة [٤] ، فهو بمنزلة المعرف بأل الجنسية،لو قلت : لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب ، تريد : بمن يصدق ولا يكذب [٥] ، ومثل : لا أجلس إلا إلى مَنْ يعلم لا إلى مَنْ يجهل ، فهو على هذا كالنكرات المجهولات ، مثل : الرجل والبعير ، وما أشبه ذلك . [٦]

---

(١) سورة الفاتحة ٧ .

(٢) ينظر : البحر ١/٥٠ .

(٣) ينظر : الكشاف ١/٦٩ ، وتفسير البيضاوي ١/٧٦ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/٧٢ ، والبيان ١/٤٠ ، والمحرر الوجيز ١/٧٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٧ .

(٦) ينظر : تفسير الطبري ١/ ١٨١ .

وهذا امتنع : مررت بعبد الله غير الظريف ، على النعت ؛ لأن عبد الله معين وموقت . [١]

قال الزجاج : " ويستقيم أن يكون ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾ من صفة الذين ، وإن كان " غير " أصله في الكلام أن يكون صفة للنكرة ، تقول : مررت برجل غيرك ، فغيرك صفة لرجل ، كأنك قلت : مررت برجل آخر ، ويصلح أن يكون معناه : مررت برجل ليس بك ، وإنما وقع ههنا صفة للذين ؛ لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدهم ، فهو بمنزلة قولك : إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه " . [٢]

ويقوي هذا التأويلَ عند أبي علي الفارسي رأيُ مَنْ يرى أن " غير " في قراءة النصب منصوبة على الحال ؛ لأنه يجب تنكير الحال ، قال : " ويقوي هذا الوجهَ قولُ من رأى أنه إذا نصب كان منتصبًا على الحال ، وهذا النحو إذا انتصب على الحال كان شائعًا غير مخصوص إذا لم يكن كالعراك وجهدك وطاقتك ، وحكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة ، كما أن ما انتصب على التمييز كذلك ..... " . [٣]

وما ذكره لتقوية تنكير " الذين " لا يقوى عند جعل " غير " حالًا لو جعل " الذين " صاحبًا للحال ؛ لأن صاحب الحال يكون معرفة .

ونقل الآلوسي أن الموصول هنا يمكن حمله على المعرفة وعلى النكرة بالنظر إلى المقصود منه ، فإذا استعمل في بعض ما اتصف بالصلة ؛ أي : صراط المنعم عليهم بأعيانهم ، كان معرفة ، وإن استعمل بالنظر إلى الجهة المستفادة

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٧ .

(٢) معاني القرآن ١/٥٣ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

من خارج ؛ أي : صراط جماعة ممن أنعم عليهم بالنعم الأخروية ؛ أي: طائفة من المؤمنين لا بأعيانهم ، كان نكرة .[1]

ثانيهما : أن " الذين " معرفة ، و " غير " تزول على التعريف أيضًا ، ويكون من نعت المعرفة بالمعرفة .

فـ غير مضافة إلى معرفة وهذا كافٍ في تعريفها ، وإنما حكم بتنكيرها من جهة المعنى ؛ لأنك إذا قلت : رأيت غيرك ، فكل شيء تراه سوى المخاطب فهو غيره ، ويمكن الحكم بتعريفها إذا أضيفت إلى ما له ضد واحد وأردت إثباته ونفي ضده ، وعلم ذلك السامع فوصفته بغير وأضفت غيرًا إلى ضده فهو معرفة ، مثل : عليك بالحركة غير السكون ، فغير السكون معرفة وهي الحركة ، فكأنك كررت الحركة تأكيدًا ، فكذلك قولك : ﴿ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾ فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم ، فكل من أنعم عليه بالإيمان غير مغضوب عليه ، وكل من لم يغضب عليه فقد أنعم عليه ، فـ غير المغضوب عليهم هم الذين أنعم عليهم فهو مساوٍ له في معرفته ، فمتى كانت غير بهذه الصفة وقصد بها هذا القصد فهي معرفة ، ذهب إلى هذا أبو بكر بن السراج فيما نقله عنه الفارسي .[2]

وقال ابن خالويه : " لأنك إذا قلت : مررت برجل صادق غير كاذب ، ففير كاذب هو الصادق " .[3]

وقال الآلوسي : " وهو المعول عليه عند من يعول عليه " .[4]

---

(١) ينظر : روح المعاني ١ / ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) ينظر : الحجة ١/١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ٣٢ .

(٤) روح المعاني ١/٩٥ .

ولم يرتض أبو حيان القول بالنعت وأشار إلى فساده بعد أن ضعف المذهب الثاني أيضًا ، قال : " أو على النعت عن سيبويه[1] ، ويكون إذ ذاك " غير " تعرفت بما أضيفت إليه ، إذ هو معرفة على ما نقله سيبويه في أن كل ما إضافته غير محضة قد تتمحض فيتعرف إلا في الصفة المشبهة ، أو على ما ذهب إليه ابن السراج ، إذ وقعت غير على مختص لا شائع ، أو على أن الذين أريد بهم الجنس لا قوم بأعيانهم . قالوا : كما وصفوا المعرف بأل الجنسية بالجملة ، وهذا هدم لما اعتمدوا عليه من أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة ، ولا أحفظ هذا المذهب وتقرير فساده في النحو " .[2]

ويبدو أن أبا حيان لا يرى أن الإضافة اللفظية يمكن أن تكون معنوية ، ولا تعريف غير بأيّ وجه ، ولا تنكير الذين ؛ ولذا ذهب إلى فساد القول بالنعت مطلقًا .

الثاني : " غير " مجرور على البدل من الاسم الموصول ، كأنك قلت : صراط غير المغضوب عليهم[3] . لأن البدل على نية تكرار العامل ، والمعنى : أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال .[4]

فإن كان " غير " معرفة فهو بدل معرفة من معرفة ، مثل : مررت بعبد الله زيد ، وإن كان نكرة فهو بدل نكرة من معرفة ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَسفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[5] ، وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ صالحٌ ، على البدل ، وكلاهما سائغ مستقيم . وكذلك بدل المعرفة من النكرة كقوله ﷺ : ﴿ إِنَّ

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٢٣ .

(٢) البحر ١ / ٥٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج ١/٥٣ .

(٤) ينظر : الكشاف ١/٦٩ ، وتفسير البيضاوي ١/٧٦ .

(٥) سورة العلق ١٥ ، ١٦ .

لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ .صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [1] ، وتقول : مررت برجل عبد الله ، فلا يلزم اتفاق البدل مع المبدل منه في اللفظ . [2]

وهو الأجود عند الأخفش ؛ لاستبعاد حمل الاسم الموصول على النكرة قال:" والبدل في" غير " أجود من الصفة، لأن " الذي " و" الذين " لا تفارقهما الألف واللام ، وهما أشبه بالاسم المخصوص من " الرجل " وما أشبهه ". [3]

وتبعه الفارسي قال : " فالبدل شائع كثير ، وهو الذي يختاره أبو الحسن في الآية ؛ وذلك لأن الذي إنما صيغ لأن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل ، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة " . [4]

الثالث : " غير" بدل من الهاء والميم في " عليهم " وهو مذهب ابن كيسان ، نقله عنه أبو جعفر النحاس . [5]

ويلزم عليه خلو الصلة عن الضمير ، على قول من يرى أن البدل يحل محل المبدل منه ، ويتوى بالأول الطرح [6] ، غير أنهم قالوا : إن ذلك ليس على الحقيقة ، وعلى كلٍّ فمعناه ركيكٌ [7] ؛ لأنه يصير : صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم .

---

(١) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٤ ، ١٦ ، ٨٦ ، والحجة للفارسي ١/ ١٤٩.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٥ .

(٤) الحجة ١/١٥٠ .

(٥) إعراب القرآن ١/١٧٥، ١٧٦ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١/٧١ .

(٧) ينظر : روح المعاني ١/٩٤ .

وضعف أبو حيان القول بالبدلية مطلقًا ، قال : " فالجر على البدل من " الذين " عن أبي علي ، أو من الضمير في عليهم ، وكلاهما ضعيف ، لأن غيرًا أصل وضعه الوصف ، والبدل بالوصف ضعيف " . [1]

وضعف الآلوسي هذا التضعيف ؛ لأن غيرًا غلبت عليها الاسمية ، قال : " والقول بأن " غير " في الأصل صفة بمعنى مغاير ، والبدل بالوصف ضعيف ، ضعيف لأنها غلبت عليها الاسمية ؛ ولذا لم تجر على موصوف في الأكثر " . [2]

ثانيًا : توجيه قراءة نصب " غير " :

في تأويل النصب وجوه :

الأول : هو منصوب على الحالية ، كأنك قلت فيها : صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم [3] ، أو أنعمت عليهم مرضيًا عنهم . [4]

والأكثرون على أن صاحب الحال هو الضمير في عليهم ، ولا يجوز أن يكون " الذين " لأنه مضاف إليه ، ومجيء الحال من المضاف إليه محصور في مواضع [5] ليس من بينها هذا الموضع ، والصراط لا يصح بنفسه أن يعمل في الحال . [6]

---

(١) البحر ١/٥٠ .

(٢) روح المعاني ١/٩٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج ١/٥٣ ، والدر الوجيز ١/٧٧ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٣ .

(٥) إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل والمصدر ، أو كان المضاف جزءً من المضاف إليه ، أو كان مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه . ينظر . شرح ابن عقيل ١ / ٦٤٤ ، ٦٤٥ .

(٦) ينظر الكشاف١/٧١ ، والتبيان١/٨ ، والبحر١/٥٠ ، والدر المصون١/٧٢ ، وروح المعاني ١/٩٥.

لَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ـ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [1] ، وتقول : مررتُ برجلٍ عبدِ الله ، فلا يلزم اتفاق البدل مع المبدل منه في اللفظ . [2]

وهو الأجود عند الأخفش ؛ لاستبعاد حمل الاسم الموصول على النكرة قال:" والبدل في" غير " أجود من الصفة، لأن " الذي " و" الذين " لا تفارقهما الألف واللام ، وهما أشبه بالاسم المخصوص من " الرجل " وما أشبهه ". [3]

وتبعه الفارسي قال : " فالبدل شائع كثير ، وهو الذي يختاره أبو الحسن في الآية ؛ وذلك لأن الذي إنما صيغ لأن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة " . [4]

الثالث : " غير" بدل من الهاء والميم في " عليهم " وهو مذهب ابن كيسان ، نقله عنه أبو جعفر النحاس . [5]

ويلزم عليه خلو الصلة عن الضمير ، على قول من يرى أن البدل يحل محل المبدل منه ، وينوى بالأول الطرح [6] ، غير أنهم قالوا : إن ذلك ليس على الحقيقة ، وعلى كلٍّ فمعناه ركيكٌ [7] ؛ لأنه يصير : صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم .

---

(١) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٤ ، ١٦ ، ٨٦ ، والحجة للفارسي ١/ ١٤٩.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٥ .

(٤) الحجة ١/١٥٠ .

(٥) إعراب القرآن ١/١٧٥، ١٧٦ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١/٧١ .

(٧) ينظر : روح المعاني ١/٩٤ .

وضعف أبو حيان القول بالبدلية مطلقًا ، قال : " فالجر على البدل من " الذين " عن أبي علي ، أو من الضمير في عليهم ، وكلاهما ضعيف ، لأن غيرًا أصل وضعه الوصف ، والبدل بالوصف ضعيف " . [1]

وضعف الآلوسي هذا التضعيف ؛ لأن غيرًا غلبت عليها الاسمية ، قال : " والقول بأن " غير " في الأصل صفة بمعنى مغاير ، والبدل بالوصف ضعيف ، ضعيف لأنها غلبت عليها الاسمية ؛ ولذا لم تجر على موصوف في الأكثر " . [2]

ثانيًا : توجيه قراءة نصب " غير " :

في تأويل النصب وجوه :

الأول : هو منصوب على الحالية ، كأنك قلت فيها : صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم [3] ، أو أنعمت عليهم مرضيًا عنهم . [4]

والأكثرون على أن صاحب الحال هو الضمير في عليهم ، ولا يجوز أن يكون " الذين " لأنه مضاف إليه ، ومجيء الحال من المضاف إليه محصور في مواضع [5] ليس من بينها هذا الموضع ، والضراط لا يصح بنفسه أن يعمل في الحال . [6]

---

(١) البحر ١/٥٠ .

(٢) روح المعاني ١/٩٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج ١/٥٣ ، والمحرر الوجيز ١/٧٧ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/١٠٣ .

(٥) إذا كان المضاف لا يصح عمله في الحال : كالمضاف إلى الفاعل والمفعول ، أو كان المضاف جزءًا من المضاف إليه ، أو كان مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه . ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٦٤٤ : ٦٤٥ .

(٦) ينظر :الكشاف ١/٧١ ، والتبيان ١/٨٦ ، والبحر ١/٥٠ ، والدر المصون ١/٧٢ ، وروح المعاني ١/٩٤ .

وكون صاحب الحال " الذين " نسبه أبو حيان إلى أبي العباس المهدوي [1] وجماعة . قال : " والنصب على الحال من الضمير في عليهم ، وهو الوجه ، أو من الذين قاله المهدوي وغيره ، وهو خطأ ، لأن الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز " . [2]

وقيل : يجوز ذلك والعامل في الحال معنى الإضافة . [3]

الثاني : هو منصوب على الاستثناء المنقطع ، أي : أنعمت عليهم إلا المغضوب عليهم ، وهو مثل قولهم : ما له ابن إلا بنّا [4] ، أو الاستثناء المتصل إن فسر الإنعام بما يعم القبيلين [5] ، الإيمان والسلامة من الغضب .

وهو رأي الأخفش قال : " وقد قرأ قوم ﴿ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام " . [6]

وأنكر الفراء جعل غير على الاستثناء ؛ لأنه قد عطف عليه بالنفي في ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ فهو كقولك : فلان غير محسن ولا مجمل ؛ ولهذا لا يجوز أن تقول : عندي سوى عبد الله ولا زيد [7] ، بعطف النفي على الإيجاب .

وقال الطبري : " وأما نحويو الكوفيين فأنكروا هذا التأويل واستخفوه وزعموا أن ذلك لو كان كما قاله الزاعم من أهل البصرة لكان خطأ أن يقال :

---

(١) أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرىء ، نحوي مفسر كان مقدما في علم القراءات ، صنف كتبا مفيدة منها : التفسير ، ت ٤٤٠ هـ . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٣٥١ .

(٢) البحر ١/٥٠ .

(٣) ينظر : البيان ١/٨ ، وروح المعاني ١/٩٥ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/١٠٣ .

(٥) ينظر : تفسير البيضاوي ١/٧٩ ، وروح المعاني ١/٩٥ .

(٦) معاني القرآن ١/١٦٦ ، وينظر : السبعة ١١٢ ، و إعراب القراءات لابن خالويه ١/٥٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٨ .

﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ ؛ لأن " لا " نفي وجحد ، ولا يعطف بجحد إلا على جحد ، وقالوا : لم نجد في شيء من كلام العرب استثناء يعطف عليه بجحد . وإنما وجدناهم يعطفون على الاستثناء بالاستثناء وبالجحد على الجحد . فيقولون في الاستثناء : قام القوم إلا أخاك وإلا أباك ، وفي الجحد : ما قام أخوك ولا أبوك ، وأما : قام القوم إلا أباك ولا أخاك ، فلم نجده في كلام العرب . قالوا : فلما كان ذلك معدومًا من كلام العرب وكان القرآن بأفصح لسان العرب نزوله علمنا إذ كان قوله : ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ معطوفا على قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ أن " غير " بمعنى الجحد لا بمعنى الاستثناء ، وأن تأويل من وجهها إلى الاستثناء خطأ " . [1]

ورد النحاس على الكوفيين بأن معنى النفي موجود في غير وإن خرجت إلى الاستثناء ، قال : [2] قال الكوفيون : لا يكون استثناء ؛ لأن بعده " ولا " ولا تزاد " لا " في الاستثناء ، قال أبو جعفر : وذا لا يلزم ؛ لأن فيه معنى النفي . [3]

ونص أبو حيان على أن من ذهب إلى الاستثناء جعل " لا " زائدة [4] ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾ [5] ، وقول الراجز :

وَما ألومُ البيضَ ألّا تسخرا [6]

---

(١) تفسير الطبري ١/١٨٤ .

(٢) إعراب القرآن ١/١٧٦ .

(٣) قال بزيادتها أبو عبيدة ولم يتكلم في نصب غير . ينظر : مجاز القرآن ١/٢٥، ٢٦ ، ورد ابن فارس عليه قال : " أما قوله : إنّ لا في ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ زائدة ، فقد قيل فيه : إن لا إنما دخلت فيها لئلا يتوهم متوهم أن الضالين هم المغضوب عليهم ، والعرب تنعت بالواو ، يقولون : مررت بالظريف والعاقل ، فدخلت لا مُزيلةً هذا التوهم ومُعلمة أن الضالين هم غير المغضوب عليهم " . الصاحبي في فقه اللغة ص٢٦٢ .

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٢ .

(٥) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٩٦ .

وقول الأحوص :

وَيلحَيْنَني في اللَّهو ألا أُحِبُّهُ ∴ وَللَّهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ[1][2]

والتقدير : أن تسجد ، وأن تسخرا ، وأن أحبه .

ونُقِلَ عن الفراء أنه لا يسوغ النصب على الاستثناء لأنه جعل " لا " زائدة ، وهي يلزم تقدم النفي عليها ، وقد تقدم أنه يمنع ذلك لعدم جواز عطف النفي على الإيجاب ، وقد رد علي من جعلها زائدة في هذه الحالة ؛ لأنه يلزم اتصالها بنفي قبلها ، فالفراء يمنع حمل غير على الاستثناء سواء جعلت " لا " نافية أو زائدة .[3]

وقد رد السمين الحلبي على أبي حيان بأن هذا التوجيه لا يفيد ؛ لأن الفراء لم يقل بعدم زيادتها ، وإنما الجواب أن زيادتها سائغة وإن لم يسبقها نفي ، كما جاء في الشواهد التي زيدت فيها دون تقدم نفي[4] ، كقول الأحوص السابق ، وقول العجاج :

في بئرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ[5]

أي : في بئر حور ، أي هَلَكة .[6]

وقول الشماخ فيما نقله ابن فارس عن أبي عبيدة :

أعالِلُ ما لأهلك لا أراهُم ∴ يُضيعونَ المجانَ مَعَ المُضيعِ[7]

---

(١) من الطويل في ديوانه ص ٢٢٤ .

(٢) ينظر : البحر ١/ ٥٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٨ .

(٤) ينظر : الدر المصون ١ / ٧٣ .

(٥) رجز في ديوانه ص ٤١ ، ومجاز القرآن ١/ ٢٥ .

(٦) الصاحبي ص ٢٦٠ .

(٧) من الوافر في ديوانه ص ٢١٩ ، و الصاحبي ص ٢٦٢ .

وقد نقل الفارسي كلام أبي عبيدة في هذا البيت ولم يعلق عليه وهو هذا يوافقه ، قال : " قال - أبو عبيدة - أنكر عليهم إفساد المال بدلالة قوله :

لَعالَ المَرء يُصلحُهُ فيُغني ∴ مَفاقِرَهُ أعَفُّ مِنَ القُنوعِ

وإنما أراد : ما لأهلك يضيعون المال ، و" لا " صلة " .[1]

وأنكر ابن فارس القول بزيادتها في هذا البيت ؛ لأن الشماخ يحتج على امرأته بضيع أهلها أنهم لا يضيعون المال ؛ لأنها لامتة على تشدده في العيش.[2]

الثالث : هو نعت مقطوع من الجر إلى النصب ، أي : أعني غير المغضوب عليهم ، وبه قال الخليل بن أحمد ، قال ابن مجاهد : " قال الخليل وهي جائزة على وجه الصفة للذين أنعم الله عليهم يعني بالصفة القطع من ذكر الذين " .[3]

وهو ظاهر كلام الفراء ، قال : " والنصب جائز في " غير " لجعله قطعا من عليهم " .[4]

وقال الطبري : " وتأويل وجه صوابه إذا نصبت : أن يوجه إلى أن يكون صفة للهاء والميم اللتين في " عليهم " العائدة على " الذين " لأنها وإن كانت مخفوضة بـ على فهي في محل نصب بقوله : " أنعمت " فكان تأويل الكلام إذا نصبت " غير " التي مع " المغضوب عليهم " : صراط الذين هديتهم إنعاما منك عليهم غير مغضوب عليهم ؛ أي لا مغضوبا عليهم ولا ضالين ، فيكون النصب في ذلك حينئذ كالنصب في غير في قولك : مررت بعبد الله غير الكريم ولا

---

(١) المسائل البصريات ١ / ٦١٢ ، ٦١٣ .

(٢) ينظر : الصاحبي ص ٢٦٢ .

(٣) السبعة ص ١١٢ .

(٤) معاني القرآن ١/ ٧ .

الرشيد ، فتقطع " غير الكريم " من " عبد الله " ؛ إذ كان " عبد الله " معرفة مرتفعة و" غير الكريم " نكرة مجهولة " . [1]

وقال مكي : " وإن شئت نصبته على إضمار أعني " . [2]

وبه قال الآلوسي : " وعند الخليل النصب بفعل محذوف أعني : أعني ؛ وبه أقول ؛ لأن الاستثناء كما ترى والحالية تقتضي التنكير ولا يتحقق إلا بعدم تحقق التضاد أو بجعل غير بمعنى مغاير لتكون إضافته لفظية وكلاهما غير مرضي لما علمت " . [3]

ملحوظة :

أشار أبو حيان إلى أن بعضهم قدر بعد غير محذوفًا ، والتقدير : غير صراط المغضوب عليهم ، وأطلق هذا التقدير فلم يقيده بجر غير ولا نصبه ، وحمله أبو حيان على النصب [4] ؛ لأنه بيان للصراط الأول أو الثاني ، ولا ارتباط له في المعنى بالاسم الموصول أو الضمير في " عليهم " ، فلا وجه للجر .

وقد ذكر في توجيهه ما يلي :

- صفة لقوله : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ وهو ضعيف ؛ لتقدم البدل على الوصف ، والأصل العكس .
- صفة للبدل في قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ .
- بدل من ﴿ الصِّرَاطَ ﴾ ، أو من ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ وفيه تكرار الإبدال ، وهي مسألة لم يقف على كلام أحد فيها ، إلا أنهم ذكروا ذلك في بدل البداء .

---

(١) تفسير الطبري ١ / ١٨٣ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٢ .
(٣) روح المعاني ١/ ٩٥ .
(٤) ينظر : البحر ١/٥٢ .

- حال من الصراط الأول أو الثاني . [1]

ولا بد من تأويله معرفًا في الوجهين الأولين ؛ لأن المنعوت فيهما معرفة ، وجعله منكرًا أو معرفًا في الوجه الثالث ؛ لأنه لا يشترط اتفاق البدل والمبدل منه في التعريف أو التنكير ، وجعله منكرًا في الوجه الرابع ؛ لاشتراطهم تنكير الحال .

واختار الآلوسي عدم تقدير محذوف قال : " والصراط السوي عدم التقدير " . [2]

فخلص مما سبق إلى أن جر " غير " يمكن حمله على النعت للاسم الموصول، ويحتاج إلى تأويل تنكير المنعوت وهو الذين أو تعريف النعت وهو غير ، ويجوز جره على البدلية من الاسم الموصول ، ولا تأويل فيه ، أو على البدلية من الضمير في عليهم ، وهو ركيك في المعنى .

ونصب " غير " يمكن حمله على الحالية من الضمير في عليهم ، أو على الاستثناء ، و أنكره الكوفيون لأنه يؤدي إلى عطف النفي على الإيجاب ، وأجيب بأن النفي في " غير " باقٍ ، وإن خرجت إلى الاستثناء ، وقيل : هو نعت مقطوع من الجر إلى النصب .

---

(١) البحر ١/٥٢ ، وينظر : الدر المصون ١/٧٤ ، وروح المعاني ١/٩٥ .
(٢) روح المعاني ١ / ٩٥ .

(٩) حركة هاء الضمير وميم الجمع

قال ﷻ : ﴿ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ [١] .

ضمير الغائب المتصل هاء بعدها واو إذا تحرك ما قبلها ، تقول : ضربهو وأكرمهو ؛ لأن الهاء خفية ، والواو تخرجها من الخفاء إلى الإظهار ، فإن سكن ما قبلها حذفت الواو ، مثل : لم يضربْهُ ولم يكرمْه ، لأنه بمنزلة التقاء الساكنين ؛ لأن الهاء حاجز غير حصين ، فكأن الساكنين التقيا ؛ فحذفت الواو لذلك . [٢]

والأصل فيها الضمّ ؛ لأنها خفية فبنيت بأقوى الحركات ؛ ولأنها تضم بعد الفتحة والضمة والسكون نحو : إنَّهُ ولَهُ وغلامُهُ ويَسْمَعُهُ ومِنْهُ . [٣]

فإنْ تقدَّمها ياءٌ ساكنة أو كسرة بقيت على ضمها عند الحجازيين ، يقولون : إليْهُ وبِهُ ، وكسرت عند غيرهم [٤] ، قال سيبويه : " فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة ؛ لأنها خفية كما أن الياء خفية ؛ وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة ؛ وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ، ولديهو مالٌ ، ويقولون : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهو الْأَرْضَ ﴾ [٥] " . [٦]

وضمها في الموضعين جائز لأنه الأصل وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة وبكل قد قرىء . [٧]

---

(١) سورة الفاتحة من الآية ٧ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٠ ، ٥٠١ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٧ .

(٥) سورة القصص من الآية ٨١ .

(٦) الكتاب ٤ / ١٩٥ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٩ .

فإن تقدمها ساكن غير الياء ضمت ، مثل : منهُ ، وعنهُ ، ومن لدنهُ ، ولم يضربْهُ ، وكذلك في التثنية والجمع ، مثل : منهُما ومنهُم ، وبنو تغلب يقولون : منهِم ، بكسر الهاء ، قال الفراء : وهي لغة مرفوضة . [١]

وضمير المؤنثة الغائبة ها ، تقول : ضربتها وأكرمتها ، والمثنى : هما ، وجمع المذكر : هم ، وجمع المؤنث : هنّ . [٢]

والمشهورُ في ميم الجمع السكونُ قبل متحرك والكسرُ قبل ساكنٍ ، هذا إذا كَسَرْتَ الهاءَ ، أمّا إذا ضَمَمْتَ فالكسرُ ممتنعٌ إلا في ضرورة كقوله : " وفيهِم الحكام " بكسر الميم .. [٣]

والأصل أن يتبعها واو في الجمع ، ويدل على ذلك وجوه :

- أن هذه الهاء للمذكر تضم وتشبع ضمتها فيتولد منها الواو نحو : ضربته ، وإذا فتحت كانت للمؤنث نحو : رأيتها ، وهذه أيضا وإن فتحت فأصلها الضم بدلالة قولك للاثنين : رأيتهما وللجماعة : رأيتهن .
- أنه إذا اتصل بالميم مضمر آخر ترد معه الواو نحو : ضربتكموه ، ولا تقول : ضربتكمه ، ومنه قوله ﷻ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [٤] فهذا مما يبين لك أن الأصل : عليهمو ، بضمتين وواو . [٥]
- أن الألف ثابتة في التثنية كقولك : عليهما ، فيجب أن تكون الواو للجمع لتكون له علامة ، كما للتثنية ، والأصل أن الميم علامةُ مجاوزةِ الواحدِ ، ثم يزاد عليها علامة التثنية والجمع .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٩١٨ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٥٠٢ .

(٣) ينظر : الدر المصون ١/ ٧٠ .

(٤) سورة هود من الآية ٢٨ .

(٥) ينظر : حجة القراءات ١ / ٨١ .

- أن علامة جمع المؤنث حرفان ، نحو : عليهن ، فالمذكر أولى بذلك .[1]

وفي ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ الوجوه الآتية :

الأول : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ بكسر الهاء وإسكان الميم ، وهي قراءة الجمهور [2] ، ولغة أهل نجد [3] ، وكسرت الهاء لأنها جاورت الياء فكره الخروج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مما تستثقله العرب وتتجافاه في أسمائها [4] ، فقد رفضته في أصل البناء ؛ فلم يجئ بناء على فِعْل مضموم العين بعد كسر الفاء ، وحذفت الواو ؛ لاستغنائهم عنها بالميم والواو أيضا تثقل على ألسنتهم [5] ، ولأنهم أمنوا اللبس ؛ إذ كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين ولا ميم في الواحد ، فلما لزمت الميم الجمع حذفوا الواو وأسكنوا الميم طلبا للتخفيف إذ كان لا يشكل .[6]

الثاني : ﴿ عَلَيْهُمْ ﴾ بضم الهاء ، وإسكان الميم ، وهي لغته ﷺ [7] ، وقرأ بها حمزة [8] ، أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها [9] ؛ لأنه إذا ابتدىء بها كانت مضمومة كقولك : هُم ، وكذلك إذا كانت في موضع نصب كقولك : ضربَهُم ، فتركت على حالها قبل

(١) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٢ .
(٢) ينظر : البحر ١ / ٤٧ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٥ .
(٤) ينظر : الحجة في القراءات السبع ص ٦٣ ، وإعراب القراءات ١ / ٥١ .
(٥) ينظر : حجة القراءات ١/ ٨٢ .
(٦) ينظر : السبعة ص ١١٠ ، وإعراب القراءات لابن خالويه ١ / ٥١ ، والكشف ١/ ٤٠ .
(٧) إعراب ثلاثين سورة ص ٣٢ .
(٨) ينظر : السابق ١٠٨ ، والبحر ١/ ٤٧ ، والنشر ١/ ٢٧٢ .
(٩) ينظر : الحجة في القراءات السبع ٦٣ ، والكشف لمكي ١ / ٣٥ .

وحرك الجار [1] ، أو لأن الياء في " عليهم " عارضة وأصلها الألف ، أي : عَلاهُم ، كما تقول : عَلى زيدٍ ، إذا أدخلتها على الظاهر ، وإنما انقلبت ياء لانكسارها بالمضمر ، فكما أن الهاء تضم بعد الألف فكذلك تضم بعد الياء المبدلة منها [2] ، فجاء الياء غير لازمة وما كان غير لازم قد لا يعتد به في الحكم ، ويقوي ذلك ما حكي عن الخليل : أن قومًا من العرب يُجرونها مع المضمر مُجراها مع المظهر فيقولون : عَلاهُ وإلاهُ [3] ، يريدون : عليك وإليك ، وطلب الخفة بحذف الواو والضمة ، لأن المعنى غير مُلْبِسٍ لأنه يقال في التثنية : عليهما ، فأتى بأصلٍ هو ضم الهاء وتركًا أصلًا هو إثبات الواو وضم الميم .[4]

الثالث : ﴿ عَلَيْهِمِي ﴾ بكسر الهاء والميم وياء بعدها ، وهي قراءة الحسن ، وعمرو بن فايد [5] ، كسرت الميم واتبعت ياء ؛ لأنها حركت بحركة الهاء المكسورة قبلها ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وهو جائز على ضعف ، أما جوازه فللخفاء الذي بينت بالإشباع ، وأما ضعفه فلأن الهاء خفية والخفي قريب من الساكن والساكن غير حصين فكأن الياء وليت الياء .[6]

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٥ ، والسبعة ١١٠ ، وإعراب القراءات لابن خالويه ١/ ٥٠ .
(٢) ينظر : الكشف ١/ ٣٥ ، ٣٦ ، وكشف المشكلات ١/ ٩ ، ١٠ ، والبيان للأنباري ١/ ٤٠ ، والبيان ١/ ٩ .
(٣) ينظر : الحجة للفارسي ١ / ٨٣ ، ٨٤ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٥ ، وحجة القراءات ١ / ٨١ .
(٥) ينظر : المحتسب ١/ ٤٤ .
(٦) ينظر : البيان ١/ ٩ .

الرابع : ﴿ عَلَيهِمِ ﴾ بكسر الهاء والميم بغير ياء ، قراءة عمرو بن فائد [١] ، أتبع الكسر الكسر [٢] ، ولنقله نُقل عن المبرد عدم جوازه . [٣]

الخامس : ﴿ عَلَيهِمُو ﴾ بكسر الهاء وضم الميم وواو بعدها ، قراءة ابن كثير ، ونافع في أحد قوليه [٤] ، استُثقلت ضمة الهاء بعد الياء فأتى بالكسرة ؛ لأن الكسرة من جنس الياء ، والهاء مؤاخية للياء ، فأتبعوا الياء الكسرة في الهاء ، وأتوا بالميم موصولة بواو الجمع ؛ لأنه أصل الكلمة ، ألا ترى أنك إذا ثنيت الهاء قلت : عليهما ، فأتيت بألف التثنية كذلك إذا جمعت قلت : عليهمو ، فأتيت بواو الجمع كما تقول : قام وقاما وقاموا [٥] ، وقيل : لأن علامة جمع المؤنث حرفان هما النون المشددة فيجب أن تكون علامة المذكر الميم والواو ؛ لئلا يكون أنقص من المؤنث ؛ لأن المذكر أقوى من المؤنث . [٦]

فكسرت الهاء لتكون محمولة على الياء التي قبلها ، وضمت الميم للواو التي بعدها ، فحُمِلَ كلُّ حرفٍ على ما يليه وهو أقرب إليه . [٧]

فإن قيل : إن فيه الضم بعد الكسر وذلك مكروه في كلامهم ، فيجاب عن ذلك بأن ذلك عارض غير لازم فلا يعتد به ، وهو مثل وقوع ضمة

---

(١) ينظر : البحر ١ / ٤٧ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٥ .

(٤) ينظر : السبعة ص ١٠٩ ، والبحر ١ / ٤٧ .

(٥) ينظر : السبعة ص ١٠٩، ١١٠، والكشف ١/ ٣٩ .

(٦) ينظر : كشف المشكلات ١/ ١٠ ، والبيان للأنباري ١/ ٣٩ .

(٧) ينظر : حجة القراءات ١ / ٨١ .

الإعراب بعد الكسرة في نحو : " فرقٌ وخليٌ " ، وقولهم في الوقف : الرَّدُو . [١]

السادس : ﴿ عَلَيهِمْ ﴾ بكسر الهاء وضم الميم بغير واو ، وهي قراءة الأعرج والخفاف عن أبي عمرو [٢] ، وضمت الميم لتدل بذلك على أن أصلها الضم ، وجعلت الضمة دليل الواو المحذوفة ، كما تدل الكسرة على الياء في قولهم : يا غلام ، وبعض العرب يقول في : قاموا : قامْ ، فيحذف الواو [٣] ، وقيل : حذفت الواو لأنها لما وقعت طرفا وقبلها حركة حذفها القارىء إذ لم يمكنه قلبها ، ولأن الواو تثقل على ألسنتهم حتى إنه ليس في أسمائهم اسمٌ آخره واو قبلها كسرة ، ونابت الميم عنها لأنها زائدة وليس قولك : قاموا ، كقولك : عليهمو . [٤]

السابع : ﴿ عَلَيهُمُو ﴾ بضم الهاء والميم وواو بعدها ، قراءة ابن أبي إسحاق ومسلم بن جندب والأعرج وعيسى الثقفي وعبد الله بن يزيد [٥] ، وذكر القرطبي أن هذا الوجه منقول عن العرب غير محكي عن القراء ، ومثله الوجوه الثلاثة الباقية . [٦]

وإنما ضموا الميم وألحقوها الواو لأنهم شبهوها بألف التثنية في " هما " فالواو لبيان الجمع [٧] ، وقيل : لأنهم جعلوا الواو علمًا للجمع كما كانت الألف علمًا للتثنية . [٨]

---

(١) ينظر : الحجة للفارسي ١ / ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) ينظر : المحتسب ١ / ٤٤ ، والبحر ١ / ٤٧ .

(٣) ينظر : البيان ١ / ٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٢ .

(٤) ينظر : الحجة في القراءات السبع ٦٣ ، ومعاني القراءات للأزهري ١ / ١١٥ .

(٥) ينظر : المحتسب ١ / ٤٤ .

(٦) ينظر : تفسير القرطبي ١/ ١٤٨ ، وزاد المسير ١/ ١٦ .

(٧) ينظر : المحتسب ١ / ٤٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٥ .

(٨) ينظر : الحجة في القراءات السبع ص ٦٣ .

الثامن : ﴿ عَلَيْهُمْ ﴾ بضم الهاء والميم بدون واو ، رويت عن الأعرج [1] .

وحجته أن الميم لما احتيج إلى تحريكها من أجل الساكن رد عليها الحركة التي كانت في الأصل وهي الضم ، فلما انضمت الميم غلبت على الهاء وأخرجتها في حيز ما قبلها من الكسر فرجعت الهاء إلى أصلها [2] ، وهذا غير جائز عند المبرد ؛ لأنه ثقيل في النطق . [3]

التاسع : ﴿ عَلَيْهِمِي ﴾ بضم الهاء وكسر الميم بياء بعدها [4] ، ضُمت الهاء على الأصل وأشبعت كسرة الميم ، فتولد عنها ياء .

العاشر : ﴿ عَلَيْهِمِ ﴾ بضم الهاء وكسر الميم بغير ياء [5] ، كسرت الميم لمجانسة الياء التي قبل الهاء ؛ لأن الهاء حاجز غير حصين ، وحذفت الياء لأن الكسرة جعلت دليلا عليها . [6]

---

(١) ينظر : المحتسب ١ / ٤٤ .
(٢) حجة القراءات ١ / ٨٢ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٥ .
(٤) ينظر : البحر ١ / ٤٧ .
(٥) ينظر : البحر ١ / ٤٧ .
(٦) ينظر : البيان ١ / ٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ١ / ٥٠ .

(١٠) وجهان في " ولا الضالين "

قال ﷺ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [1]

قراءة : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ، هذه قراءة الجمهور ، وقرأ عمر وأبي ﴿ وغير الضالين ﴾ [2] .

وقد اختلف في نوع " لا " على مذهبين :

الأول : مذهب البصريين [3] أنها زائدة للتأكيد ، ولا تكون كذلك إلا بعد نفي ، ولذا قالوا : إن في " غير " معنى النفي ، كأنه قيل : لا المغضوب عليهم ولا الضالين ، وعين دخولها العطف على قوله : المغضوب عليهم ؛ لمناسبة غير ، ولئلا يتوهم بتركها عطف الضالين على الذين [4] .

فالواو قد شركت ما بعدها لما قبلها في النفي ، فالكلام غير محتاج إليها إلا لتوكيد النفي ودفع احتمال عطف الضالين على النعم عليهم في قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

فإن قيل : لِمَ لَمْ توضع " لا " موضع " غير " في قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ؟

يجاب عن ذلك بأن " لا " تفيد العطف بعد إيجاب ، فهي تؤدي معنى واحدًا هو تأكيد النفي إضافة الصراط المستقيم إلى المغضوب عليهم وهم اليهود والنصارى ، أما " غير " فهي اسم يمتنع لها ، فهي تفيد هذا المعنى السابق وتزيد

---

(١) سورة الفاتحة من الآية ٧ .
(٢) ينظر : البحر ١ / ٥١ .
(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٢ .
(٤) ينظر : البحر ١ / ٥١ .

عليه تبين فضيلة الذين أنعم عليهم ، وتخصيصهم بنفي صفة الغضب والضلال عنهم ، وأنهم الذين أنعم عليهم بالنبوة والهدى دون غيرهم .[1]

الثاني : مذهب الكوفيين[2] أنها زائدة بمعنى غير ؛ لأن " لا " لا تكون زائدة إلا إذا تقدمها نفي ، كقول الشاعر :

ما كانَ يَرضَى رَسولُ اللهِ دِينَهُمُ ∴ وَالطَّيِّبانِ أبو بَكرٍ وَلا عُمَرُ[3]

وهذا قريبٌ من كونها زائدةً ، فإنه لو صُرِّح بـ " غير " كانتْ للتأكيد أيضًا ، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب .[4]

و هي ترادُ بمعنى غير بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض ، مثل : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا زاد ، ومررت برجل لا صاحك ولا باك ، وما رأيت زيدًا ولا عمرًا ، فهي فيما سبق زائدة بمعنى غير ولا يجوز إخراجها من الكلام لئلا يصير النفي إثباتًا ، وقيل لها زائدة ؛ لوصول عمل ما قبلها لما بعدها .[5]

---

(١) ينظر : نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٥٩ ، ٣٠٦.

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٧٢/١ ، والدر المصون ١ / ٧٤ ، وروح المعاني ١/ ٩٦ .

(٣) ينظر : إعراب ثلاثين سورة ص ٣٣ .

(٤) ينظر : الدر المصون ١ / ٧٤ .

(٥) ينظر : الأزهية للهروي ص ١٦٠ ، ورصف المباني للمالقي ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

الفصل الثاني

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية

(١) الوجوه في اهدنا

قال ﷻ : ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾[1]

في قوله : اهدنا ، ثلاثة أوجه :

الأول : اهدنا ، وهي قراءة الجمهور ، تقول العرب : هديت زيدًا الصراط ، وإلى الصراط ، وللصراط ، بمعنى واحد ، كما قال ﷻ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾[2] ، وقال في موضع آخر : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[3] ، فكل ذلك جائز وقد نزل به القرآن .[4]

وقد وردَ هَدَى في الكتاب العزيز على ثلاثة أوْجُه : تعدَّى بنفسه كقوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾[5] ، وتعدَّى باللام كقوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾[6] ، وتعدَّى بـ إلى كقوله تعالى : ﴿ واهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴾[7] .[8]

---

(١) سورة الفاتحة ٦ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ٤٣ .

(٣) سورة الشورى من الآية ٥٢ .

(٤) ينظر : إعراب ثلاثين سورة ص ٢٨ .

(٥) سورة البلد ١٠ .

(٦) سورة يونس من الآية ٣٥ .

(٧) سورة ص من الآية ٢٢ .

(٨) مختار الصحاح ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

الثاني : ﴿ أَرْشِدْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ وهي قراءة عبد الله بن مسعود [1] .

أرشدنا : بتعدية أرشد إلى مفعولين بنفسه ، ورَشَدَ لازم وتعديته بالهمزة أو التضعيف ، فإن تعدى إلى مفعول ثان لزمه حرف الجر ، قال ابن منظور : " وأرشده الله وأرشده إلى الأمر ورشَدَهُ : هداه " [2] .

الثالث : ﴿ بَصِّرْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ وهي قراءة ثابت البناني [3] .

وبَصَّرَ : مضعف العين على وزن فعّل يأتي بمعنى عرّف وبمعنى فهّم ، وهما يتعديان لمفعولين ، فالذي بمعنى عرّف يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بالباء ، قال الزبيدي : " وبَصَّرَه تبصيرًا : عَرَّفه وأوضحه ، وبَصَّرْتُه به : عَلَّمْتُه إياه ، وتبصَّرَ في رأيه واستبصر : تبيّن ما يأتيه من خيرٍ وشرٍّ " [4] .

والذي بمعنى فهّم يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، قال ابن منظور : " وبَصَّرَهُ الأمرَ تبصيرًا وتبصرةً : فهّمَهُ إياه " [5] .

وقراءة ثابت جاءت على المعنى الأول ، لكنه عدّى الفعل إلى المفعولين بنفسه .

---

(١) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩ .

(٢) لسان العرب ٣ / ١٧٥ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٧٤ ، والبحر ١ / ٤٧ .

(٤) تاج العروس ٦ / ٩٥ .

(٥) لسان العرب ٤ / ٩٤ .

(٢) كسر أحرف المضارعة

قال ﷺ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [1]

في الفعل " نعبد " أربع قراءات ، وفي الفعل " نستعين " قراءتان :

الأولى : " نَعْبُدُ " و " نَسْتَعِينُ " ، بفتح حرف المضارعة وضم آخر الفعل ، وهي قراءة الجمهور في الفعلين ، على لغة أهل الحجاز ، وهي الفصحى [2] .

الثانية : " نِعْبُدُ " و " نِسْتَعِينُ " ، بكسر حرف المضارعة ، وهي قراءة زيد ابن علي ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير الليثي وزر بن حبيش والنخعي والأعمش [3] .

وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل [4] .

والفعل " نعبد " ماضيه على " فَعَلَ " بفتح العين ، والفعل " نستعين " ماضيه مبدوء بهمزة وصل .

وعلى هذا فالفعل الأول مخالف لقياس لغة كسر أحرف المضارعة ، والفعل الثاني يجري على قياسها .

فلغة جميع العرب إلا أهل الحجاز أنهم يجوزون كسر أحرف المضارعة غير الياء في موضعين :

أحدهما : ما كان ماضيه على " فَعِلَ " بكسر العين ، مثل : أنت تِعْلَمُ ، وأنا إعلم ، ونحن نعلم [5] .

---

(١) سورة الفاتحة ٥ .

(٢) ينظر : البحر ١ / ٤٢ .

(٣) ينظر : السابق ١ / ٤٢ ، ٤٣ ، وروح المعاني ١/ ٩١ .

(٤) ينظر : تفسير القرطبي ١/ ١٤٦ ، والبحر١/ ٤٢ ، وروح المعاني ١/ ٩١ .

(٥) ينظر : شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص ٨٨ .

وأجروا ذلك في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ، قالوا : إِجِل وإِخال وإِشقى وإِعض .[1]

وإنما كسروا أوائل مضارع هذه الأفعال ؛ لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كتوائي " فَعِلَ " [2] ، ولم يكسروا الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسروا العين ؛ لئلا يلتبس " يَفْعَل " مفتوح العين بـ" يَفْعِل " مكسور العين ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة .[3]

ثانيهما : ما أول ماضيه همزة وصل وهي التي بعدها أربعة أحرف أو خمسة ، أو تاء زائدة ، مثل : إنطلق وإستخرج وإتكلم وإتدحرج .[4]

وكسروا مضارع ما أوله همزة وصل ؛ تنبيهًا على كون الماضي مكسور الأول ، وشبهوا به ما في أوله تاء زائدة لكونه مطاوعًا له في الأغلب .[5]

وإنما لم يكسروا الياء ؛ استثقالا للكسرة عليها ، قال سيبويه : " وجميع هذا إذا قلت فيه يفعل فأدخلت الياء فتحت ؛ وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا التقاض معنىً فيحتمل ذلك ، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك " .[6]

وإنما كسروا الياء فيما كان فاؤه واوًا ، مثل : يوجل ؛ لتخف الكلمة بقلب الواو ياء ، فقالوا : يِجَل .[7]

---

(١) ينظر : شرح الشافية ١/ ١٤١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٠ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ١/ ١٤١ .

(٤) ينظر : شرح لامية الأفعال ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ١/ ١٤٣ .

(٦) الكتاب ٤/ ١١٠ .

(٧) ينظر : السابق ٤/ ١١١ ، ١١٢ ، وشرح الشافية ١/ ١٤١ .

قال ابن جني : " أرادوا قلب الواو ياء هربًا من ثقل الواو ؛ لأن الياء على كل حال أخف من الواو ، وعلموا أنهم إذا قالوا : يَوْجَل ويَوْخَل ، فقلبوا الواو ياء - والياء قبلها مفتوحة - كان ذلك قلبًا من غير قوة علة القلب ، فكأنهم حملوا أنفسهم بما تجشموه من كسر الياء توصلاً إلى قوة علة قلب الواو ياء " .[1]

وقرىء قوله ﷻ : ﴿ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴾[2] ، بكسر حرف المضارعة ﴿ تِئْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يِئْلَمُونَ كَمَا تِئْلَمُونَ ﴾ ، قرأ بذلك يحيى ابن وثاب ومنصور بن المعتمر[3] ، قال السمين : " وهي هادئة لهذا الاستثناء ".[4]

ويرى ابن جني أنه لا علة - هنا - لكسر الياء ، كما هي في " يِجل " ، فليس فيه ما يدعو إلى ما تحتمل له الكسرة ، إلا أنه إذا خففت الهمزة أشبه في اللفظ " يِجل " .[5]

فإن لم يكن الماضي مكسور العين فلا يجوز كسر حرف المضارعة ، قال سيبويه : " وقالوا : ضربت تضرب وأضرب ، ففتحوا أول هذا كما فتحوا الراء في ضرب " .[6]

وقال أيضًا : " ولا يكسر في هذا الباب شيءٌ كان ثانيه مفتوحًا ، نحو : ضرب وذهب وأشباههما " .[7]

---

(١) المحتسب ١ / ١٩٨ .

(٢) سورة النساء ١٠٤ .

(٣) ينظر : البحر ٤ / ٥٥ .

(٤) الدر المصون ١/ ٩٠ .

(٥) ينظر : المحتسب ١/ ١٩٨

(٦) الكتاب ٤ / ١١٠ .

(٧) السابق نفس الصفحة .

وقد شذ فعلان جاء ماضيهما بفتح العين وسمع فيهما كسر حرف المضارعة ، الياء وغيره ، قالوا : أنت تِئِي ، وهو يِئِي ، والذي حملهم على ذلك أن المضارع جاء شاذًا بفتح العين ، فلما جاء على مضارع " فَعِلَ " وهو يكسر أوله فعلوا به ما يفعل بمضارعه ، فجراهم الشذوذ في عين المضارع على شذوذ لان هو كسر أحرف المضارعة ، وارتكبوا شذوذًا ثالثًا هو كسر الياء .[1]

وكسروا كذلك أول مضارع " حَبَّ " فقالوا : إِحِبُّ ونِحِبُّ وتِحِبُّ ويِحِبُّ ؛ لأن مضارعه جاء بكسر العين شذوذًا ؛ لأنه من المضاعف المتعدي ، وجراهم ذلك على شذوذ آخر هو كسر أول المضارع ، وإن كان ماضيه على " فَعَلَ " ، وكسروا ذلك في الياء وغيره .[2]

تعقيب :

على ما تقدم يكون كسر حرف المضارعة في الفعل " تسعين " موافقًا لقياس هذه اللغة ؛ لأن ماضيه مبدوء بهمزة وصل ، ويكون كسر حرف المضارعة في الفعل " نعبد " مخالفًا لقياسها ؛ لأن ماضيه على " فَعَـلَ " بفتح العين ، وليس هناك شذوذ في مضارع الكلمة يجريء على كسر أولها ، يضاف إلى ذلك أن الكسر فيها تقيل لأن عين المضارع مضمومة ؛ ففيه انتقال من الكسر إلى الضم ، لأن الساكن بينهما حاجز غير حصين .

الثالثة : " يُعْبَدُ "[3] بالياء مع بناء الفعل لغير الفاعل ، وهي قراءة الحسن وأبي مجلز وأبي المتوكل .[4]

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/ ١١٠ ، ١١١ ، وشرح الشافية ١/ ١٤١ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ١/ ١٤٢ .

(٣) في هذه القراءة التفات من الخطاب في " إياك " إلى الغيبة في " يُعبد " وهو التفات غريب لكونه في جملة واحدة . ينظر : البحر ١/ ٤٢ ، والدر المصون ١ / ٥٧ .

(٤) ينظر : البحر ١/ ٤١ ، وزاد المسير ١/ ١٤ ، وروح المعاني ١/ ٩١ .

ووجه هذه القراءة إلبات العبادة له ﷻ على الإطلاق والاستحقاق ؛ فمن قال : " نعبد " خص به المخاطب دون غيره ، فـ " يعبد " أعم ، وفيها اعتراف من المخاطب أنه ﷻ المستحق للعبادة منه ومن غيره .[1]

وفيها مشكلة نحوية ؛ لأن الضمير المنفصل ضمير نصب ، وناصبه " نعبد " ، فإذا قريء " يُعبد " لم يبق هذا الفعل ناصبًا له ، بل يجب أن يقال : أنت تعبد ؛ لأن أنت ضمير مرفوع بـ " تعبد " .[2]

وقد أول ذلك بأن " إياك " ضمير نصب استعير لضمير الرفع[3] ، وهذا شائع في كلامهم كقولهم : عساك وعساه وعساني ، في أحد الأقوال[4] ، وقول الآخر :

يا ابنَ الزُّبَيْرِ طالَما عَصَيْكا ... وطالَما عَنَّيْتَنا إليكا[5][6]

---

(١) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٦ .

(٢) ينظر : السابق نفس الصفحة .

(٣) ينظر : السابق ١ / ٩٦ ، ٩٧ ، والبحر ١/ ٤٣ ، والدر المصون ١ / ٥٨ .

(٤) هذا قول الأخفش ورده ابن هشام بأمرين : أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل نحو : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، والثاني : أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله :

فقلت عساها نار كأس وعلها ... تشكى فآتي نحوها فأعودها

وفيها قولان آخران : الأول : يرى سيبويه أن عسى أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر ، الثاني : يرى المبرد والفارسي أنها باقية على إعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرًا وبالعكس . ينظر : مغني اللبيب ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٥) رجز لرجل من جمير في لسان العرب ١٥/ ٣٦٤ ، ويرى ابن جني وتبعه ابن هشام أن الكاف أبدلت من التاء بدلا تعريفيا ؛ لأنها آخرها في القسم ، وليس هذا من إنابة ضمير عن ضمير . ينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٠ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٤ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١/ ٥٨ .

وقالوا : مررت بك أنت ، وقالوا في لولاي : إن الياء ضمير مجرور في موضع المرفوع ؛ أي : لولا أنا ، هذا قول سيبويه ، والأخفش يقول : الياء مرفوعة .[١]

الرابعة : " نعبدْ " بإسكان الدال ، وقد رويت عن بعض أهل مكة[٢] ، وهي تحتمل أن يكون القارىء اختلس الضمة فظنها السامع سكونًا ، ويجوز أن يكون سكنها فرارًا من اجتماع الحركات ، وأن الباء قبل الدال مضمومة فحاذر توالي الضمتين وبعدهما حركة .[٣]

بان مما سبق أن الفعل " نستعين " قرىء بكسر حرف المضارعة موافقًا لقياس هذه اللغة ، وأن الفعل " نعبد " قرىء أيضًا بكسر أوله على غير قياسها ، وليس فيه شذوذ يجريه على الكسر كما جاء في غيره ، وفيه وجهان آخران : أحدهما : " يُعبد " بضم أوله مبنيًا لغير الفاعل ، وقبله ضمير منصوب استتر مكان المرفوع ، والثاني : " نَعبدْ " بإسكان الدال فرارًا من اجتماع الحركات ، أو باختلاس الضمة .

---

(١) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٧ .

(٢) ينظر : البحر ١/ ٤١ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٧ .

(٣) الإبدال في ﴿ إيّاكَ ﴾

قال ﷻ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[١]

في هذه الكلمة خمس قراءات :

الأولى : قرأ الجمهور ﴿ إِيَّاكَ ﴾ بكسر الهمزة وتشديد الياء .[٢]

الثانية : قرأ عمرو بن فائد ﴿ إِيَاكَ ﴾ بكسر الهمزة وتخفيف الياء[٣] ، والوجه فيه أنه حذف إحدى الياءين ؛ لأنه كره تضعيف الياء مع كسر ما قبلها ، وهذا كتخفيفهم رُبَّ ، و إنَّ[٤] ، وأيّ ، قال الفرزدق :

تنظّرتُ نصراً والسماكَين أيهُما ∴ عليَّ من الغيث استهلّت مواطرُه[٥]

وقالوا في أمّا : أيما ، فقلبوا الميم ياء كراهية التضعيف .[٦]

هذا هو المشهور في تأويل تخفيف الياء ، وقد أكده ابن جني ومنع كونه لغة ، قال :" وينبغي أن يكون عمرو بن فايد إنما قرأ ﴿ إِيَاكَ ﴾ بالتخفيف ؛ لأنه كره اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة ، ولا ينبغي أن يحمل ﴿ إِيَاكَ ﴾ بالتخفيف على أنها لغة ؛ وذلك أنا لم نر لذلك أثرًا في اللغة ولا رَسْمًا ولا مرَّ بنا في نثر ولا نظم " .[٧]

وهناك وجهان آخران في تأويلها :

---

(١) سورة الفاتحة ٥ .

(٢) ينظر : البحر ١ / ٤١ .

(٣) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٧٢ .

(٥) من الطويل في ديوانه ص ٢٤٦ .

(٦) ينظر : المحتسب ١/ ٤١ ، و البيان ١/ ٦ ، و إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٣ .

(٧) المحتسب ١/ ٤٠ .

أحدهما : أن يكون معنى إيا بالتخفيف : ضوء الشمس [1] ، وذلك هو حقيقتها ، فكأن من خفف أراد : ذاتك نعبد ، أو حقيقتك .

وفيه نظر عند أبي البقاء [2] ، وقال القرطبي : " وهذه قراءة مرغوبٌ عنها ؛ لأن المعنى يصير : شمسَك نعبد أو ضوءَك " [3]

ثانيهما : نقل ابن جني عن أبي إسحاق القرّميسيني [4] أن المعنى : حقيقتك نعبد ، وأنه كان يشتقه من الآية وهي العلامة ، وهذا مبني على مذهبه في إياك ؛ لأنه كان يعتقد أنه اسم مظهر خُصَّ به المتنمر ، ورد ابن جني ذلك بأن النحويين قالوا بفساد اشتقاقه ؛ لأنه اسم مضمر والأسماء المضمرة لا اشتقاق في شيء منها . [5]

الثالثة : قرأ أبو السوار الغنوي ﴿ هِيَّاكَ نَعْبُدُ وهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ بإبدال الهمزة مكسورة أومفتوحة هاء . [6]

---

(١) قال في القاموس : " وإيا الشمس بالكسر والقصر وبالفتح والمدّ وإياها بالكسر والفتح : نورُها وضوئها " .

(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٣ ، ٩٤ .

(٣) تفسير القرطبي ١/ ١٤٦ .

(٤) إبراهيم بن أحمد بن الحسن بن مهران أبواسحاق القرمسيني ، روى الحروف عن أبي بكر الأصبهاني وأحمد بن أنس الدمشقي صاحب ابن ذكوان ، وروى عنه إبراهيم بن أحمد الطبري . ينظر : غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٧ ، وقد وهم محقق كتاب إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء ١ / ٩٣، فنقل عن صاحب اللسان أن ابن جني نسب هذا الرأي إلى أبي إسحاق الزجاج ، وصاحب اللسان لم ينص على الزجاج ، وإنما قال : " قال ابن جني : وسئل أبو إسحق عن معنى قوله عز وجل : " إياك نعبد " ما تأويله ؟ " . لسان العرب ١٥/ ٣٦٤ .

(٥) ينظر : الخصائص ١/ ٤٠ ، وينظر : لسان العرب ١٥/ ٣٦٤.

(٦) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩ ، و البحر ١/ ٤١ .

وهي لغة [1] ، ووجهها أن مخرج الهاء والهمزة متقاربان ، والهاء أخف من الهمزة ، فعدلوا إلى الأخف . [2]

قال سيبويه عن إبدال الهاء : " وقد أبدلت من الهمزة في : هَرَقْتُ وهَمَرْتُ وهَرَحْتُ الفرسَ ، تريد : أَرَحْتُ ..... وذلك في كلامهم قليل ، ويقال: إياك وهياك " [3] ، قال طفيل الغنوي :

فَهِيَّاكَ وَالأَمرَ الَّذي إن تراحَبَت ∴ مَوارِدُهُ ضاقَت عَلَيكَ مَصادِرُه [4]

وقال آخر :

يا خال هَلاَّ قُلْتَ إذْ أَعْطَيْتَني ∴ هِيَّاكَ هِيَّاكَ وحَنْواءَ العُنُقْ [5]

وقال الراجز:

هِيَّاكَ أن تُمْنى بِشَعْثاءَ ∴ حَبِ الفُؤادِ مائِلِ اليَدانِ [6]

ومثل ذلك قولهم في أردت : هَرَدتُ ، وفي أنرت الثوب : هَنَرتُ ، وفي إبْرِيَة : هِبْرِيَة [7] ، وفي لإنك : لَهِنَّك ، وطيء تقلب همزة إن الشرطية هاء ؛

---

(١) انظر الوجيز ١/ ٧٢ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٨ .

(٤) من الطويل له في الكشاف١/ ٦٢ ، والقرطبي ١ / ١٤٦ ، و غير منسوب في سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٢ ، و الإنصاف ١ / ٢١٥ ، والبيان ١/ ٣٧ ، ولمع ص ٢٦٤ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٢٣ ، ولمطرس بن ربعي القيسي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٦ .

(٥) غير منسوب في سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٢ ، والإنصاف ١/ ٢١٥ ، والبيان ١ / ٣٧ ، ولسان العرب ١٥/ ٣٦٤ .

(٦) رجز غير منسوب في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٢.

(٧) في لسان العرب ٥ / ٢٤٧ : " والبِرَة والإبْرِيَة والبَارِيَة : ما تعلق بأسفل الشعر مثل النحالة من وسخ الرأس ، ويقال : في رأسه بِرَةٌ مثلُ قُمْلَةٍ " .

مثل : هِنْ فعلتَ فعلتُ . وحكى قطرب في ألف الاستفهام : هَزَيدٌ منطلقٌ ؟ ، أي : أزيدٌ منطلقٌ ؟ [1] . وأنشد الأخفش :

وأتت صَواحبُها فقُلنَ هٰذا الذي ∴ مَنَحَ المَوَدَّةَ غيرَكِ وجَفانا ؟[2]

أي : أذا الذي ؟ وزعم بعضهم أن الأصل : هذا الذى ، فحذفت الألف للوزن [3] . قال ابن جني : " وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد : هذا الذي ، مخبرًا ، ثم حذف الألف " .

ويقال في أيا في النداء : هَيَا ، قال الراجز :

فانصرفَت وهي حصانٌ مُغضَبَه ∴ فأعلنت بصوتها هَيا أبه[4]

وفي أما والله : همَا [5] ، ويقال : التَمَلُّ السنام والتَمَهُّلُ إذا انتصب، ويقال للرجل إذا كان حسن القامة : إنه لتمثلٌ ومتمهلٌ ، وقال الأصمعي يقال : للنصبا أيرٌ وأيرٌ وهيرٌ وهيرٌ على مثال فَيعِل . [6]

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٢ ، والخصب ١/ ٤٠ ، والقفاح في الصرف ص ٩٧ ، والمتع ص ٢٦٥ ، والمفصل ص ٥١٤ ، والإنصاف ١/ ٢١٥ ، والبيان ١/ ٧٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، والشامل الصافية ٢ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، والمزهر ١ / ٤٦٢ .

(٢) من الكامل غير منسوب في المتع ص ٢٦٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٢٤ ، ومغني اللبيب ص ٤٥٥ ، وجميل بثينة في لسان العرب ١٥/ ٣٦٤ ، ولم أجده في ديوانه ، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٧ : " وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة " .

(٣) ينظر : تاج العروس ٢٠ / ٣٨٧ .

(٤) رجز غير منسوب في سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٤ ، والمتع ٢٦٥ ، و أمالي القالي ٢ / ٦٨ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٢٢٤ .

(٦) ينظر : الأمالي لأبي علي القالي ٢ / ٦٨ .

وقيل في قوله ﷻ : ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [1] : إن أصله : مُؤَيْمِن ، فقلبت الهمزة هاء ؛ ولهذا قيل في تفسيره : حافظًا عليه ، وقيل : شاهدًا ، وقيل: رقيبًا عليه ، وقيل : قَفَّالًا [2] [3] .

قال ابن الهائم [4] : " والمهيمن في أسماء الله تعالى القائم على خلقه بأعمالهم وآجالهم وأرزاقهم ، وقال النحويون : أصل المهيمن مؤيمن مفيعل من أمين ، كما قالوا : بطر ومبطر من البطار ، فقلبت الهمزة هاء ؛ لقرب مخرجيهما ،كما قالوا : أرقت الماء وهرقت الماء ، وأيهات وهيهات ، وإياك وهياك ، وإبرية وهبرية للحزاز الذي يكون في الرأس " . [5]

وقرأ بعضهم : ﴿ طَهْ ﴾ [6] بسكون الهاء ، قالوا : أراد طأ الأرض بقدميك جميعا ؛ لأن النبي ﷺ كان يرفع إحدى رجليه في صلاته ، فالهاء على هذا بدل من همزة طأ . [7]

وقال بعضهم في قولهم : هات يا رجل : إن الهاء بدل من همزة آتى يؤاتي ، وقال :

لله ما يعطي وما يُهَاتِي .

أي : وما يأخذ . [8]

---

(١) سورة المائدة ٤٨ .

(٢) قَفَّانُ كلِّ شيءٍ : جماعُه واستقصاء معرفته .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/ ٢١٦ ، والبيان ١ / ٣٧ .

(٤) أحمد بن محمد بن عماد بن علي المقدسي المعروف بابن الهائم ، من تصانيفه : البيان في تفسير القرآن ، تحفة الطلاب في نظم قواعد الإعراب وشرحها ، ت ٨١٥ هـ . ينظر : هدية العارفين ١/ ٦٤ .

(٥) البيان تفسير غريب القرآن ١/ ١٨٤ .

(٦) أول سورة طه ، وهي قراءة الحسن في مختصر ابن خالويه ص ٨٩ .

(٧) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٢ ، والمتع ٢٦٥ ، ٢٦٤ .

(٨) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٣ ، ومنثور الفوائد للأنباري ص ٣٦٣ .

الرابعة : قرأ الفضل الرقاشي﴿ آياك ﴾ بفتح الهمزة[1]، وهي لغة مشهورة.[2]

الخامسة : في البحر : " قال صاحب اللوامح[3] : وقد جاء فيه ﴿ وِيَّاكَ ﴾ أبدل الهمزة واواً ، فلا أدري أذلك عن القراء أم عن العرب ؟ ".[4]

وهذا على إبدال الهمزة واوًا ، ولا مسوغ لقلبها هنا ؛ لأنهم يفرون من الواو المكسورة فيقلبونها همزة ، فهذا يعاند ما فروا إليه ، قال أبو حيان : " وهذا على العكس مما فروا إليه في نحو : إشاح ، فيمن همز ؛ لأنهم فروا من الواو المكسورة إلى الهمزة ، واستثقالاً للكسرة على الواو ، وفي وياك فروا من الهمزة إلى الواو ، على لغة من يستثقل الهمزة جملة لما فيها من شبه التهوع ".[5]

وقد استبعد أبو البقاء هذا الوجه ، وتلمس له وجهًا من القياس فذكر أن قلبهم الواو همزة في مثل : وِشاح وإشاح ، دليل على اشتراك بينهما يسوغ قلب إحداهما إلى الأخرى ، ويكمن اشتراكهما في أمرين :

أحدهما : أولية المخرج ؛ فمخرج الهمزة أول المخارج مما يلي الحلق ، ومخرج الواو أول المخارج من جهة طرف الفم .

ثانيهما : الثقل ؛ فالهمزة ثقيلة تخرج بكلفة وتهوع ، والواو ثقيلة لتعلقها بعضوين ، هما الشفتان .[6]

تبين من هذه الوجوه أن تخفيف الياء في " إيّاك " لكراهية تضعيف الياء مع كسر ما قبلها، و"هِيَّاك" يجري على لغة قلب الهمزة هاء لتقاربهما في المخرج ، و" آياك " لغة مثل " إيّاك" ، و" وِيَّاك " جاء على عكس ما يفرون منه .

---

(١) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩ .

(٢) الدر الوجيز ١ / ٧٢ ، والتبيان ١/ ٦ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٤٦ .

(٣) عبد الرحمن بن الحسن أبو الفضل الرازي ، مقرئ ، له اللوامح في القراءات .

(٤) البحر ١ / ٤٢ .

(٥) السابق نفس الصفحة .

(٦) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٨٤

(٤) الإبدال في كلمة " الصراط "

قال ﷻ : ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾[1]

قرئت هذه الكلمة بالوجوه الآتية :

الأول : السراط ، بالسين ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، في إحدى روايتين عنهما[2] ، وقنبل ورويس[3] ، والسراط : الطريق ، من سرط الشيء إذا بَلَعَه ، وسمي الطريق سراطًا ؛ لجريان الناس فيه كجريان الشيء المبتلع . فمن قرأه بالسين جاء به على الأصل[4] ،كما سمي : لَقَمًا لأنه يلتقمهم.[5] وقرئ به لأنه أصل الكلمة ، فلو لزم لغة من يجعلها صادًا مع الطاء لم يعلم ما أصلها .[6]

الثاني : الصراط ، بالصاد ، وهي قراءة الجمهور ، بإبدال السين صادًا ، قال أبو حيان : " وإبدال سينه صادًا هي الفصحى ، وهي لغة قريش ، وبها قرأ الجمهور ، وبها كتبت في الإمام " .[7]

وقال ابن مجاهد : " وإنما كتبت بالصاد ليقربوها من الطاء ، لأن الطاء لما تصعد في الحنك ، وهي مطبقة والسين مهموسة ، وهي من حروف الصفير ، فثقل عليهم أن يعمل اللسان منخفضًا ومستعليًا في كلمة واحدة ، فقلبوا السين

---

(١) سورة الفاتحة ٦ .

(٢) ينظر : السبعة ص ١٠٥ .

(٣) ينظر : البحر١/٤٥ ، والنشر ١ / ٢٧١ .

(٤) ينظر : التبيان ١/ ٧ .

(٥) ينظر : الكشاف ١ / ٦٨ .

(٦) ينظر : الحجة للفارسي ١ / ٤٩ .

(٧) البحر ١ / ٤٥ .

إلى الصاد ؛ لأنها مؤاخية للطاء في الإطباق ومناسبة للسين في الصفير ليعمل اللسان فيهما منصعدًا في الحنك عملاً واحدًا ". [1]

وهي اختيار أبي بكر بن السراج ؛ لخفتها وحسنها في السمع ، ولأنها غير ملبسة ؛ لأن من لغته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس ؛ لأن السين كأنها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء . [2]

والصاد تبدل من السين جوازًا على لغة بني العنبر إذا كان بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف أو طاء ، مثل : الصُّقع والسُّقع : الناحية من الأرض ، والرُّصغ والرُّسغ : مُنتهى الكفّ عند المفصل ومنتهى القدم حين يتصل بالساق ، وصَخْر وسَخْر مصدر سخرت منه إذا هَزَأت فأما الحجارة فبالصّاد لا غير ، ويُساقون ويصاقون ، وصَقْر وسَقْر ، والصِّراط والسِّراط . [3]

وهذه الحروف تجوّز القلبَ إذا كانت متصلة بالسين ، مثل : صقر ، أو منفصلة بحرف أو حرفين أو ثلاثة ، مثل : صَلَخ ، وصَمْلَق ، وصراط ، وصَمالِيق . [4]

وأبدلت السين صادًا مع هذه الحروف ؛ لأنها مجهورة مستعلية ، والسين حرف مهموس مستفل ؛ فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف ؛ لثقله ، فأبدلوا من السين صادًا ؛ لأنها توافق السين في الخمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ، فتجانس الصوت بعد القلب . [5]

---

(١) السبعة ١٠٧، وينظر : الحجة للفارسي ١ / ٤٩، ٥٠ ، وكشف المشكلات ١/ ٨ ، والبيان ١/ ٧.

(٢) ينظر : الحجة للفارسي ١/ ٥٠ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ١/ ٢١١، ٢١٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٢٤ ، والمزهر ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٤) ينظر : شرح الشافية للرضي ٣ /٢٣٠، ٢٣١ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٢٤، ٣٢٥ .

(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٣٠ ، والمنصف ٢٧٣ ، والشامل الصالية ٢/ ٣١٩ .

ويشترط لتقدم هذه الحروف على السين ، فإن تأخرت امتنع الإبدال ، فلا يقال في قِسْتُ : قِصْتُ ؛ لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منحدرًا بالصوت من عالٍ ، ولا يثقل ذلك لقل التصعد من منحطٍ . [1]

الثالث : الزواط ، بإبدال السين زايًا ، وهي لغة حكاها الأصمعي عن أبي عمرو [2] ، ورويت عن حمزة [3] وهي لغة لعذرة وكلب وكعب وبني القيس ، يقولون في أصدق : أزدق . [4]

وإنما قلبت السين زايًا ؛ لأن الزاي والسين من حروف الصفير ، والزاي أشبه بالطاء لأنهما مجهورتان . [5]

والزاي تبدل من السين والصاد إذا وقعا ساكنين قبل الدال ، مثل قولهم في يُسْدِل ثوبه : يزدل ثوبه ، و في : الصدير : الزدير ، وفي أصدرت : أزدرت ، وفي يصدر : يزدر ، وفي القصد : القزد [6] ، ومنه : لَمْ يُحْرَمْ مَنْ قُزِدَ لَهُ [7] ، وقول حاتم : هكذا قزدي أنه [8] ، وقال الشاعر :

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٣٠ ، والشامل الصالية ٢/ ٣١٩ .

(٢) ينظر : البحر ١/ ٤٥ .

(٣) ينظر : زاد المسير ١/ ١٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٣٢٥ ، وزاد المسير ١/ ١٥ ، وروح المعاني ١/ ٩٢ .

(٥) ينظر : التبيان ١/ ٧ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤/ ٤٧٨، والأصول ٣/ ٤٢٩، ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ٤/ ٣٣٩ .

(٧) في مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٩٢ : " القَصِيد : دمٌ كان يُختلفُ في سِنِّ مِنْ فُصِدَ عِرْقُ البعيرِ ثم يُلْوَى ويُطْعَمه الضيفُ في الأزمة يُقال : مَنْ قُصِدَ له البعيرُ فهو غير محروم ويقال أيضًا " من قُصِدَ له " بتسكين الصاد تخفيفاً ويقال " قُزِدَ له " بالزاي . يضرب في الشاعة باليسر " .

(٨) في مجمع الأمثال ٢ / ٣٩٤ : " قيل : إن أول مَنْ تكلم به كَعْبُ بن عامة وذلك أنه كان أسوأ في عُنزة فأمرته أمُّ ميوله أن يَقْصِدَ لها ناقةً فجرها فلامته على تخرقه إياها ، فقالَ : هكذا قصدي يريد ، أنه لا يصنع إلا ما يصنع الكرام " .

ودعْ ذا الهَوَى قبل القِلَى تَرْكَ ذي الهوى

متينَ القُوَى خِرّ من الصُّرم مُزْدَرَا [1]

وقال ابن خالويه : " أخبرني ابن دريد عن أبي حاتم قال : اختلف اثنان في السَّفْر والصَّقْر ، فقال أحدهما بالسين ، وقال الآخر بالصاد ، فسألت أعرابيًا : كيف تقول أبالصاد أم بالسين ؟ فقال : أما أنا فأقول بالزاي ، وأنشد ابن دريد في مثله :

ولاَ تَهِيْنِي المَوْمَاةُ أَرْكَبُهَا ∴ إذَا تَجَاوَبَت الأَزداءُ بالسُّحَرِ [2]

أراد : الأصداء " . [3]

وإنما أبدلوا في هذه الحالة ؛ لأن الدال حرف مجهور ، والسين والصاد مهموسان ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف يدانيه ، فقربوهما من الدال بأن قلبوهما حرفًا متوسطًا بينهما وبين الدال ، وهو الزاي ؛ لمناسبته لهما في الصفير، وللدال في الجهر . [4]

فعلى هذا إبدال السين زايًا في هذه القراءة غير موافق للقياس ؛ لأنها متحركة وليس بعدها دال ، قال الفارسي :" فأما القراءة بالزاي فليس بالوجه ؛ وذلك أن من قال في أصدرت : أزدرت ، وفي الفصد : الفزد ، فأبدل من الصاد الزاي ، فإنه إذا تحركت في نحو : صدرت وصدقت ، لم يبدل ، فإذا لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال ، وكانت الطاء في الصراط مثل الدال في الفصد في حكم الجهر ، فكذلك ينبغي ألا تبدل من السين الزاي في

---

(١) من الطويل بغير نسبة في المفصل للزمخشري ص ٥١٩ ، والممتع ص ٣٧٤ .

(٢) من البسيط لسب لابن عقيل في الصحاح " هيب " ، ومغني اللبيب ص ٩١٢ ، واللسان ٧٨٩/١

وروايته في هذه المصادر : بالأصداء .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ٢٩ .

(٤) ينظر : الحجة الضالة ٢ / ٣٢٠ .

" سراط " من أجل الطاء ؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في : صدقت ، مع أن بينهما في " سراط " حاجزين ؛ وقد قال سيبويه : إذا قال : مصادر ، فجعل بينهما حرفًا ازداد التحقيق حسنًا وكثرةً ، يريد : يزداد التحقيق للصاد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق إذا وقع الفصل بحركة نحو : صدق ". [1]

وقال الرضي بعد أن ذكر قاعدة قلب السين صادًا : " ولا يجوز قلب السين في مثلها زايًا خالصة ، إلا فيما سمع نحو : الزراط ؛ وذلك لأن الطاء تشابه الدال " . [2]

ولهذا ردت هذه القراءة بأن الأصمعي أخطأ في السماع عن أبي عمرو قال ابن عطية : " قال بعض اللغويين : ما حكاه الأصمعي من هذه القراءة غلط منه ؛ إنما سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة فتوهمها زايًا ، ولم يكن الأصمعي لحنًا فيؤمن على هذا " . [3]

الرابع : كان حمزة يشم الصاد فيلفظ بها بين الصاد والزاي ، وقال الكسائي عن حمزة : إنه كان يفعل ذلك بالصاد الساكنة خاصة ولا يفعله بالمتحركة ، كان يقرأ الزرط بالزاي ويقرأ ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ بالصاد ، وكان سليم يحكي ذلك في الساكنة والمتحركة . [4]

ورويت عن أبي عمرو [5] ، وهي لغة قيس . [6]

---

(١) الحجة ٥٣/١ ، ٥٤ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٣١/٣ ، وينظر : شرح المفصل ٥٣/١٠ .

(٣) الدر الوجيز ١/ ٧٤ ، وينظر : البحر ١/ ٤٥ .

(٤) ينظر : السبعة ص ١٠٦ .

(٥) ينظر : الدر الوجيز ١/ ٧٤ .

(٦) ينظر : البحر ١/ ٤٥ .

وحجة من أشم الصاد زايًا أنه قصد أن يجعلها بين الجهر والإطباق[1]، لتواخي السين في الصفير وتواخي الطاء في الجهر.[2]

ونقل عن ابن مجاهد قوله بصعوبة النطق بهذه القراءة، قال ابن عطية: " قال ابن مجاهد: وهذه القراءة تكلُّفُ حرفٍ بين حرفين، وذلك أصعب على اللسان، وليس بحرف يبنى عليه الكلام ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنه من كلام فصحاء العرب إلا أن الصاد أفصح وأوسع ".[3]

والذي في كتابه " السبعة " يخالف ذلك، قال: " وأما إمالة الصاد إلى الزاي فلأن الصاد وإن كانت من حروف الإطباق فهي مهموسة والطاء مجهورة فقلبت الصاد إلى حرف مجهور مثلها مؤاخ للصاد بالصفير ليكون مجهورًا كالطاء ".[4]

والذي قال بذلك هو أبو بكر بن السراج، نقله عنه الفارسي.[5]

وهذا مما اختصت به الصاد عن السين، وهو جعلها مضارعة للزاي بإشرابها شيئًا من صوتها، وهذا لايجوز في السين، بل تجعل زايًا خالصة - كما سبق - لأنه لا إطباق فيها، وهذا مشروط بكونها ساكنة أو متحركة وبعدها دال.[6]

---

(١) ينظر: البيان ١/ ٧.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٦٣، وإعراب القراءات السبع ١/ ٤٩.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٧٤.

(٤) السبعة ص ١٠٨.

(٥) الحجة ١/ ٥٦.

(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٣١، ٢٣٢، والمفاصل الضافية ٢/ ٣٢٠، ٣٢١.

وعلى هذا يكون الإشمام - هنا - مخالفًا لهذا الأصل، قال سيبويه: " وربما صارعوا بها وهي بعيدة، نحو: مصادر والصراط؛ لأن الطاء كالدال، والمضارعة هنا وإن بعدت الدال بمنزلة قولهم: صويق ومصاليق، فأبدلوا السين صادًا كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في: صُقْتُ ونحوه ".[1]

تبين مما سبق أن كلمة " الصراط " وردت على أربعة أوجه:

- السراط: بالسين، وهي الأصل.

- الصراط: بقلب السين صادًا؛ لتناسب الاستعلاء الموجود في الطاء، وهي جارية على قياس القلب.

- الزراط: بقلبها زايًا، والقلب فيها مسموع غير موافق للقياس؛ لأنها متحركة وليس بعدها دال.

- إطلاقها بين الصاد والزاي، وهذا الوجه مخالف للقياس أيضًا لكونها متحركة وليس بعدها دال؛ ولذا رد بعضهم هذا الوجه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٨.

(٥) قلب الألف همزة

قرىء بقلب الألف همزة في هذه السورة في موضعين : أحدهما : لغير علة تصريفية ، والثاني : للتخلص من التقاء الساكنين .

الموضع الأول : همز " العالمين " لغير علة :

قال ﷻ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١]

قرىء ﴿ الْعَأْلَمِينَ ﴾ [٢] بالهمز ، وليس بعد الألف ساكن يسوغ قلبها همزة ، فهو إبدال قليل غير مطرد ، جاءت له شواهد قليلة عن بعض العرب .

قال ابن عصفور : " وأبدلت – الهمزة – أيضًا من الألف ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، وذلك قليل جدًا لا يقاس لقلته في الكلام وفي الضرورة " . [٣]

وقبله قال ابن جني : " وهذا كله شاذ غير مطرد في القياس " . [٤]

وقال الرضي : " وأما العالم والبأز فنادران " . [٥]

وجعلها السمين لغةً مطردةً ، قال : " والظاهر أنها لغة مطردة ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان ﴿ مِنسَأَتَهُ ﴾ [٦] بهمزة ساكنة : إن أصلها ألف فقلبت همزة ساكنة " . [٧]

وقد علل أبو البقاء لقلبها فقال : " فإن قيل : فما وجه الهمز في القياس ؟

---

(١) سورة الفاتحة ٢ .

(٢) ووردت القراءة غير منسوبة في إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩١ .

(٣) الممتع ص ٢١٦ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٩٠ .

(٥) شرح الشافية ١/ ٢٢٨ .

(٦) سورة سبأ من الآية ١٤ .

(٧) الدر المصون ١/ ٧٥ .

قيل : الألف والهمزة من مخرج واحد ، والهمزة حرف حي ، والألف ضعيف في غاية اللين ، فعدل عنها إلى ما يصاقبها في المخرج وهو أقوى منها ، ولأن الهمزة إذا سكنت وانفتح ما قبلها يجوز أن تقلب ألفًا مثل : فاس وراس ، ما كان ذلك إلا لشبهها بها ، فإبدال الألف همزة قياس لما بينهما من الشبه ، ولأن في ذلك ضربًا من الاقتصاص " . [١]

ومما سمع من العرب من ذلك :

قال العجاج : يا دارَ سَلمى يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي [٢]

ثم قال : فَحِدِفٌ هامَةُ هَذا العَالَمِ [٣]

لما قال : اسلمي همز العالم ، ليجرى القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس [٤] بالألف .

وحكى اللحياني عنهم بأز ، بالهمز ، وحكى بعضهم : قوقأت الدجاجة ، وحلأتُ السويقَ ، ورثأتِ المرأةُ زوجَها ، ونبَّأ الرجلُ بالخبر ، وحكي عن بعضهم : تأبلتُ القدر ، إذا جعلت فيها التابل . [٥]

وقال ابن كثوة :

وَلَى نعامٌ بـــني صـــفوانَ زَوْزَأَةً ∴ لما رأى أسدًا في الغاب قد وثبا [٦]

أراد زوزاة غير مهموز .

---

(١) إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩١ .

(٢) وبعجز في ديوانه ص ٢٣٤ .

(٣) وبعجز في ديوانه ص ٢٤٠ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٩٠ ، والمفصل ص ٥٠٦ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٥ ، والممتع ص ٢١٦ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ٢٠٥ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٩٠، ٩١، والممتع ٢١٦، وشرح الشافية ٣/ ٢٠٤.

(٦) من البسيط له في الخصائص ٣/ ١٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٩١ ، والممتع ٢١٦.

وأنشد الفراء :

يا دارَ ميَّ بذَكَاديكِ البُرَقْ ∴ صيَّرَ فقد هيَّجت شوق المُشتَقْ[1]

اضطر إلى حركة الألف التي قبل القاف من المشتاق لأنها تقابل لام مستفعلن فلما حركها انقلبت همزة ، إلا أنه حركها بالكسر لأنه أراد الكسرة التي كانت في الواو المنقلبة الألف عنها ؛ وذلك أنه مفتعل من الشوق ، وأصله مشتوق ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما احتاج إلى حركة الألف حركها بمثل الكسرة التي كانت في الواو التي هي أصل الألف .[2]

ونحو هذا ما حكاه الفراء أيضا عنهم من قولهم : رجل مَئِل ، إذا كان كثير المال ، وأصلها : مول ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : مال ، ثم إنهم أتوا بالكسرة التي كانت في واو مول فحركوا بها الألف في مال فانقلبت همزة فقالوا : مئل .[3]

في ضوء ما تقدم يظهر أن همز ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ جاء على هذه اللغة القليلة التي تقلب فيها الألف همزة على غير قياس ، لاتحادهما في المخرج ولضعف الألف وقوة الهمزة ، وقد ذهب السمين الحلبي إلى اطراد هذه اللغة .

الموضع الثاني : همز " الضالين " للتخلص من التقاء الساكنين :

قال ﷻ : ﴿ وَلاَ الضَّآلِّينَ ﴾[4]

في كلمة ﴿ الضَّآلِّينَ ﴾ قراءتان : بالألف وبالهمز:

فمن قرأ بالألف اجتمع عنده ساكنان الألف واللام الأولى من المدغم ، لأن أصل الضالين : الضالين حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في

---

(١) وهو بغير نسبة في سر الصناعة ١/ ٩١ ، والمفصل ٥٠٧ ، والمتع ٢١٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٠٤.

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٩١ .

(٣) ينظر : السابق نفس الصفحة .

(٤) سورة الفاتحة من الآية ٧ .

اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة[1] ، وذلك جائز ؛ لأن الأول حرف مد والثاني مدغم ، فهو مثل : دابّة وشابّة وخُوَيْصّة ، تصغير خاصة ، وثُوبٌ الثوب[2] ، قال أبو البقاء : " وإنما يجوز إذا كان الأول حرف مد يُجعل مدُّهُ كالحركة الحاجزة " .[3]

ومن قرأ بالهمز ، وهي قراءة أيوب السختياني[4] ، فعلى لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين[5] ، فأبدل الألف همزة لأنها أختها في المخرج وحركها بالفتح المجانس للألف ؛ لأن الحركة في الهمزة حاجز ، كما أن المد في الألف حاجز[6] ، قال ابن خالويه : " قرأ أيوب السختياني ﴿ وَلاَ الضَّآلِّينَ ﴾ بالهمزة ، فقيل لأبي أيوب : لم همزت ؟ فقال إن المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت " .[7]

وقال مكي : " ومن العرب من يبدل من الحرف الساكن الذي قبل المشدد همزة فيقول : ﴿ وَلاَ الضَّآلِّينَ ﴾ وذلك إذا كان ألفا ، وبه قرأ أيوب السختياني ، أراد أن يحرك الألف لالتقاء الساكنين فلم يمكن تحريكها فأبدل منها حرفا مواخيا لها قريب المخرج منها أجلد منها وأقوى وهو الهمزة " .[8]

---

(١) ينظر : تفسير القرطبي ١/ ١٥٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٦ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٤.

(٤) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩

(٥) ينظر : الكشاف ١/ ٧٣ .

(٦) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٤.

(٧) إعراب ثلاثين سورة ص ٣٤ .

(٨) مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٢ .

وقال أبو البقاء : " وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو : ضال ودابة وجانّ ، والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لئلا يجمع بين ساكنين " . (١)

وقد حكى أبو زيد : دَأبّة وشَأبّة (٢) ومَأدُّة (٣) ، وعلى هذه اللغة قراءة عمرو بن عبيد ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ (٤) .

قال الفارسي : " وحكى أبو زيد أنه سمع عمرو بن عبيد يقرأ ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ (٥) ، قال أبو زيد : فحلته قد لحن حتى سمعت العرب بعد ذلك تقول : دأبّة وشأبّة ، فعلمت أن عمرًا لم يلحن " . (٦)

ونص أبو البقاء على أنه يقرأ بهمزة قبل الحرف المشدد حيث وقع ، قال : " قوله : ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ يقرأ بهمزة مفتوحة قبل الحرف المشدد ، حيث وقع ، نحو : ﴿ جَانٌّ ﴾ و ﴿ دابّة ﴾ (٧) و﴿الحَاقَّة﴾ (٨) وهي لغة مسموعة من العرب " (٩) وهذه الكلمات التي ذكرها لم يرد في كتب القراءات منها إلا الكلمة الأولى .

---

(١) التبيان ١/ ٨ .

(٢) ينظر الخصائص ٣/ ١٤٧، ١٤٨، وشرح الشافية ٢/ ٢٤٨.

(٣) ينظر : لسان العرب ١١/ ٣٩٠ .

(٤) سورة الرحمن ٣٩، وهي قراءته في مختصر ابن خالويه ص ١٥٠، والحسن معه في المحتسب ٢ / ٣٠٥.

(٥) سورة الرحمن ٥٦ ، ٧٤.

(٦) المسائل المنثورات ١/ ٣٠٨ ، وينظر : المنبع ص ٢١٤ .

(٧) سورة البقرة ١٦٤ .

(٨) أول سورة الحاقة .

(٩) إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٣، ١٠٤.

وقرأ أبو عثمان النهدي ﴿ وَأَنَاسِيَّ ﴾ (١) في قوله تعالى : ﴿ بِهِ أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾ (٢) : وأصله : ازيانت ، قال ابن جني : " وأما ﴿ ازَّيَّنَتْ ﴾ فإنه أراد افعالت، وأصله ازْيانَتْ مثل : ابياضت واسوادت ، إلا أنه كره التقاء الألف والنون الأولى ساكنين ، فحرك الألف فانقلبت همزة " (٣) .

وقرىء في الشواذ ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزْوَارُّ عَن كَهْفِهِمْ ﴾ (٤) ، وأصله : تزْوَارُّ . (٥)

وقالوا : وَلَّ حَأْرُها مَنْ تَوَلَّى قَأْرَها (٦) ، أرادوا : حارُّها وقارُّها . (٧)

وعليها جاء قول الراجز :

يا عجباً لقد رأيتُ عَجَبا ... حمارَ قَبّانَ يسوق أرْنَبا

خاطمَها زأمُّها أنْ تذْهَبا (٨)

وقول كثير:

---

(١) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٩٦ ، والمحتسب ١/ ٣١١ .

(٢) سورة يونس ٢٤ .

(٣) المحتسب ١/ ٣١٢ ، وينظر : البحر ٦/ ٣٨، وروح المعاني ١١/ ١٠٩ .

(٤) سورة الكهف ١٧، وهي قراءة ابن مسعود ، وأبي المتوكل البحر المحيط ٧ / ١٥١.

(٥) ينظر : البيان للأنباري ١/ ٤١ .

(٦) قاله الحسن بن علي رضي الله عنهما لأبيه حين أمره عثمان رضي الله عنه بضرب الوليد بن عقبة وقد شهد عليه بشرب الخمر ، يضرب في وضع الشيء موضعه الذي يستحقه. ينظر : المستقصى في أمثال العرب ٢ /٣٨١ ، أي وَلِّ صيغاباً بإشارة من تولّى تأديبها . المصباح المنير ١/ ١٢٩. وهو دون همز فيما بين يدي من مصادر .

(٧) ينظر : البيان للأنباري ١/ ٤١ .

(٨) رجز غير منسوب في إعراب الثلاثين سورة ص ٣٤ ، والمسائل المنثورات ١/ ٣٠٦ وروايته : خاطمها زأمها كي يوكبا ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٣ ، والخصائص ٣/ ١٤٨، والمنبع ٢١٤ .

وَلِلأَرض أمّا سَـوْدُها فَتَجَلَّلَـت ∴ بَيَاضًا وَأمّا بيضُـها فادهأمّـ[1]

وقوله أيضًا:

إِذَا ما العوالي بِالعَبِيطِ احمَأرَّت [2]

وقول آخر:

وبعد انتهاض الشيب من كل جانب ∴ على لمتي حتى اشـعأل فيهـا [3]

وقال دكين:

راكـدةً مخلاثـةً ومَحْلَبَـةْ ∴ وجُلُّهُ حـتى ابْـيأضَّ مَلْبَـةْ [4]

والأصل في كل ما سبق : زاهُها ، وقادهامَّت ، واحمارَّت ، واشعالَّ ، وابياضَّ ، وقد همزت الألف تخلصًا من التقاء الساكنين ، وإن كان ذلك جائزًا ، لأن الأول حرف مد والثاني مدغم .

وهذه اللغة لا يجوز القياس عليها ، قال المبرد : قلت للمازني : أتقيس ذلك ؟ قال : لا، ولا أقبله .[5]

وخالف جماعة فذهب ابن جني إلى أن من همز اعتمد على قياس هو أن الألف كأنها قد تحركت بحركة المتحرك قبلها فلذلك قلبت همزة ، قال في الخصائص : " وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في : باز وساق

---

(١) من الطويل في ديوانه ص ٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤/١ ، والخصائص ١٤٨/٣، والمنصف ٤٧/١ ، والمنع ٢١٥ .

(٢) عجز بيت من الطويل في ديوانه ص ٢٣٧ ، و الخصائص ٣ / ١٤٨ ، والمنصف ٤٧/١ ، وروايته في الديوان ، ولسان العرب ٩٢/١٣ :

وأنتَ ابنَ ليلى خيرُ قومِكَ مَشهداً ... إذا ما احمارَّت بالعَبيطِ العوامِلُ

(٣) من الطويل غير منسوب في سر صناعة الإعراب ٧٣/١ ، والمنع ٢١٥ .

(٤) وجز لدكين في سر الصناعة ٧٤/١ ، والخصائص ١٤٨/٣، والمنع ٢١٥ ، واللسان ٩٢/١٣ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ٢ / ٢٤٩ .

وتأبل ونحو ذلك إنما هو عن نطرق وصنعة ، وليس اعتباطًا هكذا من غير مسكة ، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرًا ما تجريها العرب مجراها فيه ، فيصير لمجاورة إياها كأنه تحرك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هي في نفس الألف ، فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة وإذا تحركت الألف انقلبت همزة ، من ذلك قراءة أيوب السختياني : ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾.... " .[1]

وذهب الزمخشري وابن الحاجب إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين ، قال الزمخشري : " ولقد جد في الهرب من التقاء الساكنين من قال : دأبة وشأبة ، ومن قرأ ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ ﴿ ولاجَانٌّ ﴾ وهي عن عمرو بن عبيد ومن لغته النقر في الوقف " .[2]

وقال ابن الحاجب : " وجاء في المفتعل النقر ومن النقر واضربه ودأبة وشأبة وجأن بخلاف نحو : تامروني " .[3]

بان مما سبق أن من همز " الضَّالِّينَ " جرى على لغة من بالغ في التخلص من التقاء الساكنين ؛ لأن اجتماعهما على هذه الصورة جائز ؛ لأن الأول حرف مد والثاني مدغم ؛ وهذه اللغة كثرت شواهدها في القرآن ولغة العرب ، وجمهور النحويين لا يجيزون القياس عليها ، وبعضهم ذهب إلى القياس عليها .

---

(١) الخصائص ١٤٧/٣.

(٢) المفصل ٤٩٥ .

(٣) الشافية ٥٩ ، ٦٠ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه..... وبعد

فمن الدرجات الرفيعة أن يحيا المرء في صحبة كتاب الله ، وقد شاء الله أن تكون هذه الصحبة مع فاتحة هذا الكتاب .

وبعد تقليب ألفاظ هذه السورة على وجوه القراءات الواردة فيها ، وتوجيهها ، ألبت أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة :

١- غلبت القراءات على مفردات هذه السورة بصورة قلّ فيها المتفق على قراءته ، فقد جاء فيها خمس وأربعون قراءة ، منها ست عشرة قراءة متواترة ، وتسع وعشرون قراءة شاذة .

٢- المفردات التي وردت فيها هذه القراءات هي :

الْحَمْدُ لله ، رَبِّ ، الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مالكِ ، يوم ، إِيَّاكَ ، نَعْبُدُ ، نَسْتَعِينُ ، اهدِنَا ، الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، الَّذِينَ ، أَنعَمتَ ، عَلَيهِمْ ، غَيرِ ، ولا ، الضَّالِّينَ .

٣- " الْحَمْدُ " بنصب الدال مصدر مؤكد وعامله محذوف ، وقد جاء بال على لغة لبعض العرب ، وقيل : مفعول لفعل محذوف ، والأول أحسن ؛ لأنه هذا لم يخرج عن الثناء الثابت في قراءة الرفع ، وإن كان الرفع أبلغ في المدح ، أما المفعولية فمعناها الأمر وهو لا يحتمل هذا المعنى .

٤- إتباع الأول للثاني في " الْحَمْدُ لِلَّهِ " ، والعكس ، شاذان ، وإنما جاز فيهما ؛ لأنهما لكثرة استعمالهما نزلا منزلة الكلمة الواحدة .

٥- الأحسن جعل " رَبِّ الْعَالَمِينَ " بفتح الباء ، على أنه مفعول لفعل محذوف ، تقديره : أمدح ، بقطع النعت ، فإن قرئ بجر الصفات بعده ، جاز

هذه الصفات على البدلية ؛ لأنه لا يجوز في باب النعت الإتباع بعد القطع ، وهذا أحسن من التكلف في التقدير ، الذي جاء فيه بعض الأقوال .

٦- الجر في " الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " محمول على النعت للقطع الجلالة ، ويسوغ الأعلم أن " الرحمن " بدل لا نعت ؛ لأنه علم بالغلبة ، وقوله مردود عند السهيلي ؛ لأن البدل مبين ولفظ الجلالة لا يحتاج إلى تبين .

٧- فرّق المغربون بين اسم الفاعل وغيره من الصفات في الإضافة ، فجعلوا إضافة اسم الفاعل غير محضة ، وإضافة غيره محضة ، ولهذا منعوا جعل " مالك " بالجر على الصفة ، وأجازوا ذلك في " ملك " وما حُمِلَ عليه ، و إضافة هذه الصفات جميعها غير محضة عند البصريين ، ولهذا جوز البصريون النعت بجعل اسم الفاعل مفيدًا الاستمرار والاستمرار جانب الماضي فيه ؛ لئلا يلزم القول بالبدلية ؛ لأن إبدال المشتق ضعيف .

٨- أشار بعضهم إلى أن قوله : " صراط الذين " غير الصراط الأول في المعنى ، وقدر بينهما عاطفًا محذوفًا ، وهذا ضعيف عند أكثر البصريين ، وحمله على البدلية أبلغ في المعنى ؛ لأنه قد تواترت النصوص على أن المراد بالصراط المستقيم هو دين الإسلام .

٩- ضم تاء " أنعمت " مؤول على تقدير القول ، ويمكن أن يكون من استعارة ضمير مكان ضمير ، ولم يُشِر إلى ذلك أحدٌ من النحويين .

١٠- كسر الراء في " غير المغضوب " محمول على أنه نعت للاسم الموصول ، ويحتاج إلى تأويل لكون المعرف النعت وهو غير ، ويجوز جره على البدلية من الاسم الموصول ، ولا تأويل فيه ، أو على البدلية من الضمير في عليهم ، وهو كذلك في المعنى .

ونصب " غير " يمكن حمله على الحالية من الضمير في عليهم ، أو على الاستثناء ، و أنكره الكوفيون لأنه يؤدي إلى عطف النفي على الإيجاب ، وأجيب بأن النفي في " غير " باقٍ ، وإن خرج إلى الاستثناء ، وقيل : هو نعت مقطوع من الجر إلى النصب .

١١- هَدَى : يصح أن يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وأَرْشَدَ : يتعدى إلى الثاني بواسطة ، وبَصَّرَ بمعنى عرَّف : يتعدى إلى الثاني بواسطة أيضًا ، وقد قرىء بتعديتهما إلى الثاني دون واسطة .

١٢- كَسْرُ حرفِ المضارعة في الفعل " نعبد " مخالف للغة الكسر ، لأن ماضيه على " فَعَلَ " بفتح العين ، وليس هناك شذوذٌ في مضارع الكلمة يُجَرِّيءُ على كسر أولها ، كما جاء في غيره من الشاذ ، فهذا الشذوذ الفردتْ به هذه القراءة .

١٣- قرىء " هِيَّاكَ " وهذا على لغة إبدال الهمزة واوًا ، وسمع " وِيَّاكَ " وهذا على عكس ما يقرون منه ؛ لأنهم يقرون من الواو إلى الهمزة ، ولم أقف على نظيرٍ لذلك .

١٤- قلبُ السين زايًا في " الزراط " مسموعٌ غير موافق للقياس ؛ لأنها متحركة وليس بعدها دال ، أما قلبها صادًا في " الصراط " فهو مقيس .

١٥- أبدلت الألف همزة على لغة قليلة في " العالمين " ، وأبدلت جوازًا للتخلص من التقاء الساكنين في " الضالين " .

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، وسببًا لمغفرته، وطريقًا إلى رضاه.

د / فتحي أحمد عبد العال

ثبت المصادر

١- الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم - للزجاج - تح د / عبد الفتاح سليم ، ضمن كتاب " أربع رسائل في اللغة " مكتبة الآداب .

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي - المكتبة الثقافية - بيروت .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان - تح د / رجب عثمان - الخانجي .

٤- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .

٥- أسباب نزول القرآن للواحدي - دار نهر النيل .

٦- أسرار ترتيب القرآن للسيوطي ، تح / عبد القادر أحمد عطا - دار الاعتصام .

٧- الأصول في النحو لابن السراج - تح د / عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة .

٨- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - عالم الكتب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م .

٩- إعراب القراءات السبع لابن خالويه ، تح د / عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي - القاهرة - ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .

١٠- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري تح / محمد السيد عزوز - عالم الكتب - ط أولى ١٤٠٧- ١٩٩٦ .

١١- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تح د / زهير غازي زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - ط ثالثة .

١٢- الأمالي لأبي علي القالي - دار الكتب - بيروت - لبنان .

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تح / محمد محي الدين - المكتبة العصرية .

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - دار الفكر .

١٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

١٦- بغية الوعاة للسيوطي ، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية .

١٧- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تح د / طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٨- تاج العروس للزبيدي - تح / علي شيري - دار الفكر ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

١٩- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تح/ أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين .

٢٠- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تح / علي محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العلمية .
٢١- التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - دار إحياء الكتب العربية .
٢٢- تفسير أبي السعود - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٢٣- تفسير الطبري تح / أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة .
٢٤- تفسير القرطبي تح / أحمد عبد العليم البردوني - دار الشعب - القاهرة .
٢٥- تفسير البغدادي تح / عبد القادر عرفات - دار الفكر - بيروت ١٤١٦-١٩٩٦ .
٢٦- حاشية الخضري على ابن عقيل- دار الفكر- ط أولى ١٤١٩ - ١٩٩٨ .
٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية .
٢٨- حاشية يس على التصريح - دار إحياء الكتب العربية .
٢٩- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تح د/ عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - بيروت - ط رابعة ١٤٠١ هـ .
٣٠- حجة القراءات لأبي زرعة - تح د / سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة .
٣١- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي - تح / بدر الدين قهوجي ، وآخر- دار المأمون للتراث - ط أولى ١٤٢٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٣٢- خزانة الأدب للبغدادي - تح / عبد السلام هارون - الخانجي .
٣٣- الخصائص لابن جني - تح / محمد علي النجار - عالم الكتب
٣٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تح د / أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ط أولى ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م .
٣٥- ديوان الأعشى تح د/ محمد أحمد قاسم - المكتب الإسلامي .
٣٦- ديوان الإمام علي ، جمعه / نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - ١٤١٨،١٩٩٨ .
٣٧- ديوان امرىء القيس ، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - ط ٥ .
٣٨- ديوان جميل بثينة - دار صادر - بيروت .
٣٩- ديوان الحطيئة بشرح أبي سعيد السكري - دار صادر- بيروت .
٤٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني تح / صلاح الدين الهادي- دار المعارف .

٤١- ديوان الطجاج - تح / سعد صالوي - دار صادر ١٩٩٧ م .
٤٢- ديوان الفرزدق - شرحه / علي فاعور - دار الكتب العلمية .
٤٣- ديوان كثير عزة - شرحه / الدكتور إحسان عباس- دار الجيل- بيروت - ط أولى .
٤٤- ديوان كعب بن زهير تح د/ محمد يوسف نجم - دار صادر - ط ١ ١٩٩٥ .
٤٥- ديوان لبيد بن ربيعة - دار صادر- بيروت .
٤٦- ديوان أبي النجم - تح د / سجيع جميل الجبيلي - دار صادر .
٤٧- ديوان الطفليين - دار الكتب والوثائق القومية ، ١٤٢٣-٢٠٠٣ .
٤٨- روح المعاني للآلوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٤٩- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي - المكتب الإسلامي - بيروت .
٥٠- السبعة لابن مجاهد - تح د / شوقي ضيف - دار المعارف
٥١- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تح د/حسن هنداوي - دار القلم - ط ١ ، ١٩٨٥م .
٥٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تح د / عبد الحميد السيد - دار الجيل - بيروت .
٥٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تح د / صاحب أبو جناح - منشورات وزارة الثقافة - الجمهورية العراقية .
٥٤- شرح ديوان جرير - شرحه / مهدي محمد ناصر الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
٥٥- شرح الرضي على الكافية - تح د / يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
٥٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضي - تح / محمد نور الحسن ورفيقه - دار الفكر .
٥٧- شرح شواهد الشافية للبغدادي - تح/ محمد نور الحسن ورفيقه - دار الفكر .
٥٨- شرح ابن عقيل - تح / محمد محيي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ١٩٨٥ م .
٥٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تح/محمد محي الدين - دار الفكر العربي .
٦٠- شرح لامية الأفعال لابن الناظم تح/ محمد أديب جمران - دار ابن قتيبة - ط أولى - ١٤١١-١٩٩١ .

٦١- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي - القاهرة .
٦٢- شعب الإيمان للبيهقي تح/ محمد السعيد بسيوني - دار الكتب العلمية - بيروت .
٦٣- شعر الأحوص الأنصاري - تح / عادل سليمان جمال - مكتبة الخانجي - القاهرة .
٦٤- الصاحبي لابن فارس تح/ السيد احمد صقر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠٠٣م.
٦٥- صحيح البخاري تح د / مصطفى البغا - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت ط ٣ .
٦٦- القاموس المحيط للفيروزآبادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٦٧- الكتاب لسيبويه - تح / عبد السلام هارون - الخانجي .
٦٨- الكشاف للزمخشري - دار الفكر للطباعة والنشر .
٦٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب تح د/ محي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الخامسة .
٧٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لعلي بن الحسين الباقولي تح د/ محمد أحمد الدالي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- أولى ١٤١٥ -١٩٩٥.
٧١- لسان العرب لابن منظور - دار صادر - بيروت - ط أولى .
٧٢- مجاز القرآن لأبي عبيدة - تح د / محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي .
٧٣- مجمع الأمثال للميداني تح / محمد محي الدين - دار المعرفة - بيروت.
٧٤- المحتسب لابن جني - تح / علي النجدي ناصف ، د / عبد الفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٧٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي - تح / عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية - بيروت .
٧٦- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة تح/ إبراهيم الإبياري - معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية - ط أولى ١٣٩١ -١٩٧١.
٧٧- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه - مكتبة المتنبي .
٧٨- المزهر في علوم اللغة للسيوطي تح/ محمد أحمد جاد المولى وآخرين - دار التراث .
٧٩- المصباح المنير للفيومي - المكتبة العلمية - بيروت .
٨٠- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تح د /محمد الشاطر احمد - مطبعة المدني - ط أولى ١٤٠٥-١٩٨٥ .

٨١- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، دار الكتب العلمية - ط ٢ ، ١٤٠٨هـ
٨٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - القاهرة .
٨٣- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي - تح د / حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة .
٨٤- معاني القراءات للأزهري - تح د / عيد درويش ، د / عوض القوزي - دار المعارف .
٨٥- معاني القرآن للأخفش - تح د / عبد الأمير الورد - عالم الكتب .
٨٦- معاني القرآن للفراء - تح / محمد علي النجار وآخرين - دار السرور .
٨٧- معاني القرآن للنحاس ، تح / محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٩ م .
٨٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تح د / عبد الجليل شلبي - دار الحديث .
٨٩- مغني اللبيب لابن هشام - تح د / مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - ط سادسة ١٩٨٥ م .
٩٠- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري - تح د / علي بو ملحم - دار ومكتبة الهلال - بيروت - ط أولى ١٩٩٣ م .
٩١- مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة والحمد والشكر لزكريا الأنصاري تح/ صالح مهدي العزاوي -مجلة المورد العراقية -المجلد السابع- العدد الثالث.
٩٢- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية للعلامة / لطف الله بن محمد الغياث - تح د / عبد الرحمن شاهين - مكتبة الشباب .
٩٣- نتائج الفكر في النحو للسهيلي تح د/ محمد إبراهيم البنا - دار الرياض .
٩٤- نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن الإعراب ليوسف بن إسماعيل الصفتي تح د/ أمين السيد الجندي - منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية - العدد الرابع والعشرون ١٤٢٧- ٢٠٠٦ .
٩٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - دار الفكر للطباعة والنشر .